



جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



المعاملة الضريبية والجمركية للتجارة الإلكترونية

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص قانون أعمال

تحت إشراف الدكتورة

خلوي نصيرة

إعداد الطالبات:

دريد صبرينة

حميزي رانية سيرينة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
رقيق ليندة	محاضر أ	جامعة باتنة 1	رئيسا
خلوي نصيرة	محاضر أ	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
كباهم سلطانة	محاضر أ	جامعة باتنة 1	مناقشا

دورة جوان

السنة الجامعية 2024/2023



إهداء

الحمد لله عزّ وجل الذي وفقنا في إتمام هذه المذكرة والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة، فالحمد لله حمدا كثيرا.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذتي الدكتورة **خلوي نصيرة** على كل مجهوداتها لتأطير هذه المذكرة ومساعدتها وتوجيهاتها القيمة.

إلى والدي ووالدتي **سليم وسعاد**، إلى أخي وأخواتي **صلاح الدين**، **سيرين وحنان**، كنتم ولازلتم بمثابة العضد والسند بالنسبة لي.

إلى صديقتي وزميلتي **رانية سيرينة**، رفيقة دربي في مشوار إعداد هذه المذكرة.

إلى صديقتي **عبير عبد الصمد**، موجهتي خلال درب الماستر، أخواتي من أم أخرى **إيمان ونسرين**.

أهدي لكم بحث تخرجي، داعيتا المولى عزّ وجل أن يطيل في أعماركم ويرزقكم بالخيرات.

الطالبة **دريد صبرينة**



إهداء

الحمد لله الذي يسر البدايات وأكمل النهايات وبلغنا الغايات ... الحمد لله الذي تتم
بنعمه الصالحات

أهدي فرحة نجاحي هذا إلى:

أجمل نعم الله علي ... (أبي) مصدر الأمان، (أمي) من لا أجد كلمات للتعبير عن فضلها
... حفظهما الله وأطال عمرهما

جدي وجدتي رحم الله روحهما الطاهرة

السند والأمان بعد أبي ... زوجي

أسرتي الصغيرة (إخواني)، عائلتي، عائلة زوجي، صديقاتي

(من أحسنوا الظن بي و رأوا في الخير بأعينهم و قلوبهم)

أكثر دكتورة تركت فينا بصمة جميلة (خلوي نصيرة)

من وجهتني بخبرتها المتواضعة (عبد الصمد عبير) ومن ساندتني في اعداد هذا العمل ولم

يكن ليكتمل لولا الله ثم مساعدتها (دريد صبرينة).

رانية سيرينة



شكر وعرافان

﴿وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

الحمد لله عند البدء وعند الختام، فما تناهى درب، ولا تُختم جهد، ولا تم سعي إلا بفضلته، تم بحمد الله اتمام هذا البحث.

انطلاقاً من العرفان بالجميل فإنه يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر لأساتذتنا الكرام وكل طاقم كليتنا، ولا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر للأستاذة المشرفة (الدكتورة خلوي نصيرة) على توجيهاتها ونصائحها القيمة وإسهامها في هذا العمل والشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة تكرمهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وإثرائها وتقييمها ونتقدم بجزيل الشكر إلى كل من قدم لنا مساعدة مكنتنا من المضي بخطى ثابتة في مسيرتنا العلمية.

بارك الله فيكم جميعاً

دريد صبرينة – حميزي رانية سيرينة



مقدمة

تعتبر تقنية المعلومات والاتصالات من أهم أسس تقدم الدول وتطورها، إذ أثرت بشكل مباشر على مختلف جوانب حياة الانسان وقدمت له خدمات عديدة؛ فتوسع استخدام الانترنت لم يقتصر فقط على المجالات العلمية، بل تعدى ذلك نحو المجالات الصناعية والتجارية والخدماتية؛ ساهم هذا الاستخدام في التحول الحصري من التجارة التقليدية إلى التجارة الإلكترونية الحديثة، التي أصبحت واقعا ملموسا مما لها من أثر مباشر على اقتصاديات الدول وخلق أسواق تجارية جديدة، من خلالها أصبح المتعاملون الاقتصاديون يفضلون معاملات التجارة الإلكترونية كونها أسهل وأسرع وأقل تكلفة.

مع انتشار المعاملات التجارية الإلكترونية وتنوع مداخلها، شكلت هذه المعاملات تحديا جديدا للسياسة الضريبية والجمركية، إذ تعتبر هذه السياسة وسيلة من وسائل تمويل إيرادات الدولة ونفقاتها العامة مما أدى إلى استحداث طرق جديدة لفرض جباية الضرائب والرسوم الجمركية بتحويل الأعمال والخدمات الضريبية التقليدية إلى أعمال وخدمات إلكترونية، تحت اسم "الضريبة الإلكترونية"، وعلى الرغم من المنافع الكبيرة التي تقدمها التجارة الإلكترونية، إلا أن المعاملة الضريبية والجمركية لهذه الصفقات لا تزال تثير العديد من المشاكل التي لم تحسم بعد في العالم كله، فهناك من اعتبرها كبحا للتقدم التكنولوجي، بينما يرى البعض الآخر أن الإعفاء الضريبي للتجارة الإلكترونية يؤدي إلى تقليل موارد الدولة وضعف اقتصادها.

1- أهمية الدراسة:

يعد موضوع دراستنا ذو أهمية علمية وعملية بالغة، بالنسبة للأهمية العلمية، يعتبر موضوع دراستنا موضوع جد متخصص وحديث، كونه يطرح العديد من الإشكالات القانونية حول فرض جباية الضرائب والرسوم الجمركية على التجارة الإلكترونية، أما بالنسبة للأهمية العملية، يساهم موضوع دراستنا في إبراز الوسائل التي تمكّن للدولة من الحصول على موارد لتمويل خزينتها العامة، من خلال جمع الإيرادات الضريبية والجمركية على مداخل التجارة الإلكترونية، كما تساهم دراستنا في إيجاد وسائل لتحقيق التوازن بين المكلفين بالضرائب

والمستهلكين، من خلال وضع سياسات عادلة والبحث عن إيجاد حلول ضريبية وقانونية مناسبة لخصائص وبيئة التجارة الإلكترونية.

2- أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى تحقيق بعض الأهداف نذكر منها:

- التعرف على المفاهيم الخاصة بالضرائب على التجارة الإلكترونية وكذا العمل الجمركي.
- معرفة دور التكنولوجيا في تعزيز المعاملات الضريبية والجمركية على التجارة الإلكترونية.
- دراسة إمكانية تطوير النظام الضريبي والجمركي إلكترونيا لمواكبة التطور العلمي.
- تحديد أهم العوائق والتحديات التي تواجه جباية الضرائب والرسوم الجمركية على مداخل التجارة الإلكترونية.

3- أسباب اختيار الموضوع:

يعد تخصص "قانون الأعمال" أحد الدوافع الذاتية لدراسة هذا الموضوع ومعالجته وتقديم حلول ملائمة انطلاقاً من الدراسة النظرية.

أما بالنسبة للعامل الموضوعي فهو متعلق بالتزايد المستمر والسريع للنشاطات التجارية الإلكترونية مما أصبح من الضروري فهم التأثيرات الضريبية والجمركية على هذا النوع الحديث من التجارة.

توفير مادة علمية ومقترحات تساعد في تطوير السياسات الضريبية والجمركية لدعم الابتكار ونمو التجارة الإلكترونية، وسد الفجوة في الأنظمة الضريبية والجمركية اتجاه دورها في تنظيم المعاملات التجارية الإلكترونية.

4- إشكالية الدراسة:

انطلاقاً لما تطرقنا إليه وباعتبار أن طبيعة وخصائص التجارة الإلكترونية تفرض بيئة ملائمة لاستمرارية عملها، فإن فرض الضرائب والرسوم الجمركية عليها يجب أن يتم وفقاً

لمتطلبات هذا النوع الحديث من التجارة، من هنا يمكن صياغة إشكالية دراستنا على النحو التالي:

ماهي آليات الإخضاع الضريبي والجمركي على التجارة الإلكترونية؟

ويترتب على هذه الإشكالية بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- هل طبيعة التجارة الإلكترونية تؤدي بالضرورة إلى تعديل إجراءات تحصيل وجباية الضرائب والرسوم الجمركية على إيراداتها؟
- ماهي التحديات التي تواجه فرض الضرائب والرسوم الجمركية على التجارة الإلكترونية؟

5- المنهج العلمي المتبع:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي المناسب لعرض أهم المفاهيم المتعلقة بالنظامين الضريبي والجمركي وإدارة الجمارك وعملها، وعلاقة هذين النظامين بالمعاملات التجارية الإلكترونية.

إضافة الى المنهج التحليلي، من خلال إلقاء الضوء لمعالجة واقتراح الحلول الملائمة لتحديات إخضاع التجارة الإلكترونية للضريبة والرسوم الجمركية الملائمة.

6- هيكل الدراسة:

قصد الإحاطة بالموضوع ارتأينا تقسيم دراستنا إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: المعاملات الضريبية على التجارة الإلكترونية

الفصل الثاني: المعاملات الجمركية على التجارة الإلكترونية

الفصل الأول

المعاملات الضريبية على التجارة الإلكترونية



تعد الضرائب بمختلف أنواعها من أهم مصادر تمويل الخزينة العامة الموجهة لتغطية النفقات العامة، التي تسعى الدول من خلالها إلى تحقيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية المحددة، إلا أن السياسة الضريبية تختلف من دولة إلى أخرى حسب تنوع الإيرادات المالية.

بظهور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تم التحول من الأساليب التقليدية في عقد الصفقات وإنجاز الأعمال التجارية إلى إنجازها إلكترونياً؛ وعلى الرغم من المنافع المحققة جراء التجارة الإلكترونية إلا أن المعاملة الضريبية تواجه تحديات التحاسب الضريبي لنشاطات التجارة الإلكترونية، كون المفاهيم التقليدية للضرائب غير قابلة للتطبيق بسهولة على هذا النوع من النشاطات، مما ألزم على الدول إعادة صياغة الأنظمة الضريبية لتتوافق مع التغيرات التي تواجهها بيئة التجارة الإلكترونية.

سننتظر من خلال هذا الفصل إلى التعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بالنظام الضريبي على معاملات التجارة الإلكترونية والعلاقة بين النظام الضريبي والتجارة الإلكترونية **(المبحث الأول)** كما سننتظر إلى آليات جباية الضرائب على أعمال التجارة الإلكترونية مع إبراز أهم إشكاليات فرض الضرائب على هذه المعاملات والحلول المقترحة وواقع جباية الضرائب على أعمال التجارة الإلكترونية في الجزائر وأهم القوانين والتشريعات المنظمة لضريبة أعمال التجارة الإلكترونية **(المبحث الثاني)**.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للنظام الضريبي على المعاملات التجارية الإلكترونية

بعد التحول الكبير الذي شهده عالم التجارة من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني الحديث، إذ أتاحت العديد من الفرص أمام المؤسسات الاقتصادية للنفوذ إلى الأسواق الجديدة وإجراء تعاملاتها سواء تلك المرتبطة بالمنتجات المادية أو المنتجات الرقمية، مما شكلت التجارة الإلكترونية تحدياً للسياسة الضريبية، بجعل تعاملاتها تحت طائلة الإخضاع الضريبي، من خلال هذا السياق سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم العامة للضرائب على التجارة الإلكترونية (المطلب الأول)، باعتبارها أحد موارد الدولة، كما سنتطرق إلى العلاقة بين النظام الضريبي والتجارة الإلكترونية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفاهيم حول الضرائب على التجارة الإلكترونية

تمثل الجباية سلطة الدولة وترتبط بكيانها السياسي، لها مفهوم واسع من مفهوم الضريبة، تتجلى هذه السلطة في فرض الضرائب والرسوم المختلفة على الافراد والمؤسسات لتغطية أعباء الانفاق العام وتحقيق مصالح المجتمع، وتشمل الجباية خمسة اقطاعات هي: الضريبة، الرسم، الرسم الشبه الجبائي، الإتاوة والحقوق الجمركية على معاملات التجارة الخارجية.¹

تعتبر الجباية بمثابة مجموعة من القواعد القانونية والادارية التي تنظم مختلف الضرائب والرسوم لصالح الدولة والجماعات المحلية وهي بمثابة الوسيلة الضرورية لتحقيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.²

الفرع الأول: تعريف جباية التجارة الإلكترونية

الجباية الإلكترونية عبارة عن فرض الضرائب على التعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت، مما يطرح هذا التعامل العديد من الإشكاليات منها إشكالية كيفية تحصيل الضرائب والرسوم المختلفة المتعلقة بها والعوائق التي تعترض هذا النوع من التعامل.³

¹ عبد اللطيف حابي، جباية المؤسسة، مطبوعة بيداغوجية وفق المقرر الوزاري موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2023، ص 10.

² عبد القادر بوعزة ونرجس حميش، نحو حل مشاكل جباية التجارة الإلكترونية في إطار الجهود الدولية، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 01، العدد 02، جامعة احمد درارية، أدرار-الجزائر، 2017، ص 116.

³ المرجع نفسه، ص 117.

أولاً: تعريف الضريبة الإلكترونية

هي صورة مستحدثة من الضرائب، عبارة عن جملة من القوانين والقواعد المتعلقة بتحديد وتحصيل الضرائب على معاملات التجارة التي تتم عن طريق شبكة الانترنت.¹ تعتمد على مفاهيم إلكترونية بشكل يتفق ومقتضيات التجارة الإلكترونية، وتعد وسيلة يمكن اللجوء إليها لمنع ما يسمى بـ "نزيف الموارد المتحققة عبر التجارة الإلكترونية"، الذي لم تستطع أغلب الدول السيطرة عليها وتنظيم عملها وفقاً لتشريعاتها الداخلية؛ كما أن فرضها يؤدي إلى المساواة في الخضوع للضرائب، فليس من العدل أن تفرض الضرائب وتحصل من أرباح الأعمال التجارية التقليدية وعدم تحقق ذلك اتجاه من يحقق أرباح تجارية عن طريق التجارة الإلكترونية.²

الضريبة الإلكترونية تدفع إلكترونياً إلى حساب الإدارة الضريبية، وهي عبارة عن خدمة مجانية تقدمها الحكومة الإلكترونية للمكلفين، فهي تسهل عملية الدفع من خلال تقليل العبء وريح الوقت والسرعة في الأداء وتقليل التكاليف والمسافات وتبسيط الإجراءات على المكلف.³

ثانياً: تعريف التصريح الإلكتروني

التصريح الإلكتروني هو نظام مؤمن، سهل التطبيق ومجاني يمكن من خلاله متابعة كل العمليات التي تتم بين المكلف وإدارة الضرائب، يحتوي على برنامج إلكتروني يحسب معدلات الضرائب والرسوم بالتالي يقلل من الأخطاء في حساب المعدلات والحقوق، ويمكن تجديد التسجيل في خدمة التصريح الإلكتروني في كل سنة ضمناً إلا في حالة إلغائها من أحد الطرفين سواء إدارة الضرائب أو المكلف⁴، تعتبر هذه التصريحات صحيحة وتنتج أثارها القانونية إلى غاية إثبات عكسها بالطرق القانونية المنصوص عليها في التشريع الضريبي الساري المفعول، فقد ألزم المشرع الجزائري المكلفين الخاضعين لمديرية المؤسسات الكبرى

¹ عبد القادر بوعزة ونرجس حميش، المرجع السابق، ص 117.

² شجاع عوض ذعار زبيد، تأثير التجارة الإلكترونية على الضرائب، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار 05، العدد 50، العراق، 2022، ص 854.

³ عبد القادر بوعزة ونرجس حميش، المرجع السابق، ص 118.

⁴ عيسى قساسة، التصريح الجبائي الإلكتروني وأهميته في إجراءات فرض الضريبة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02، جامعة الجزائر 1 يوسف بن خدة، الجزائر، 2023، ص 628.

بموجب المادة 58 من قانون المالية لسنة 2018 باكتتاب التزامات التصريح والدفع الإلكتروني في الآجال والشروط التي يحددها التشريع الجبائي المعمول به.¹

الفرع الثاني: مبادئ اخضاع التجارة الإلكترونية للضرائب

هناك عدة مبادئ أساسية تخضع لها الضرائب بصفة عامة، ومبادئ أساسية تخضع لها الضريبة في مجال التجارة الإلكترونية.

أولاً: المبادئ الأساسية في الضرائب

تتمثل المبادئ الأساسية لفرض الضرائب بصفة عامة في²:

1/ مبدأ العدالة والمساواة EQUALITY: أي مساهمة الرعايا في النفقات الحكومية حسب مقدرتهم النسبية، أي نسبة الدخل الذي يتمتعون به في حماية الدولة.

2/ مبدأ اليقين CERTAINTY: أي أن الضريبة المفروضة على كل فرد مؤكدة لا تحكومية، فوقت الوفاء وطريقته ومقدار المبلغ ينبغي أن يكون واضحاً للمكلف ولأي شخص آخر.

3/ الاقتصاد ECONOMY: أي ضرورة تنظيم الجباية بحيث لا تنتزع من المكلف إلا أقل ما يمكن؛ على أن أكثر المفكرين يرون رغم كل أهمية هذه القواعد أنها أصبحت غير كافية لما يجب أن تكون عليه الضرائب، حيث أن فرض الضريبة تتعلق به ثلاثة مصالح هي:

- مصلحة الدولة أو الخزينة: إن هذه المصلحة تقتضي أن تكون الجباية مرنة، أي تزداد بزيادة الدخل الأصلي، وتكون نفقات جبايتها قليلة.

- مصلحة المكلف: على المكلف أن يتحمل الأعباء بعدل، وألا تعتدي الضريبة على المبلغ الضروري لمعيشته، وأن تجبى منه في الوقت الملائم.

- المصلحة العامة: أي ألا تقف الضريبة عائقاً في وجه التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

¹ المادة 58 من القانون 11/17، المؤرخ في 2017/12/27، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية العدد 76 مؤرخة في 2017/12/28.

² أمين عبد الله خالد وحامد داود الطحلة، النظم الضريبية (ضريبة الدخل - الضرائب الجمركية - ضريبة المبيعات) دراسة مقارنة، الطبعة 01، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2015، ص 34.

ثانيا: المبادئ الأساسية للضرائب على التجارة الإلكترونية

بمناسبة الملتقى المنعقد في TURKU الممتد من 19 الى 21 نوفمبر 1997 والمنظم

من طرف اللجنة الاستشارية للتجارة والصناعة Business And Industry Advisay Commetes الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بالاشتراك مع اللجنة الأوروبية والحكومة الفنلندية واليابان، سلمت ل OECD رخصة لمعاينة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للتجارة الإلكترونية، وتم عرض نتائج هذه المعاينة في ندوة وزاوية انعقدت في OTTAWA إذ تم تحديد من خلالها المبادئ الأساسية لإخضاع الضريبة الإلكترونية منها¹:

1/ حيادية الجبائية: الجبائية يجب أن تكون حيادية وعادلة بين مختلف أشكال التجارة الإلكترونية، وبين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية، إذ يجب أن يخضع المكلفون بالضرائب على العمليات المماثلة لنفس المستوى من الضرائب.

2/ مبدأ الكفاءة: كل من التكاليف الجبائية للمكلفين والتكاليف الإدارية للإدارة الجبائية يجب أن تتخفف لأقل قدر ممكن.

3/ مبدأ التأكد والبساطة: يجب أن تتميز القوانين الجبائية بالوضوح للفهم، حتى يتمكن المكلفين بالضريبة من توقع قيمة الضرائب التي ستفرض عليهم قبل القيام بعمليات التبادل، بما في ذلك معرفة متى وأين وكيف تتم عملية حساب الضريبة.

4/ مبدأ الفعالية والعدل: تنص على الحد من الغش والتهرب الضريبيين إلى أدنى حد ممكن.

5/ مبدأ المرونة: يجب أن تكون القوانين الضريبية مرنة وسلسة لكي تتماشى مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية.

الفرع الثالث: تأثير الضرائب على التجارة الإلكترونية

إن تأثير الضريبة على التجارة الإلكترونية يعتمد على أسس الدولة وسياساتها المتبعة في كيفية فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، إذ تقوم بعض الدول بفرض ضرائب محددة

¹ جمال معتوق وكماش ايمان، الإشكاليات القانونية التي تثيرها التجارة الإلكترونية والمتعلقة بالمجال الضريبي، مجلة نهاد للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 01، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2019، ص 126.

على التجارة الإلكترونية المناسبة لها، كما تقوم على عدم التمييز أو التسهيل عليها مقارنة بالتجارة في السوق الفعلي، كما أنه يوجد عدة طرق لفرض هذه الضرائب قد تفرض عند مرحلة معينة من مراحل انتقال السلعة ووصولها الى المستهلك، أو تفرض متتابعة عند كل مرحلة.

أولاً: تأثير الضرائب السلبية على التجارة الإلكترونية

- قد تعمل الضرائب على الحد من استخدام الإنترنت نفسه نظرا لعدم رغبة المستهلكين بدفع الضرائب على مشترياتهم.
- قد تؤثر الضرائب على خصوصية بيانات المستهلك لما سيتطلب منه معلومات لتقدير الضريبة وتحصيلها¹.

ثانياً: تأثير الضرائب الايجابية على التجارة الإلكترونية

- زيادة إيرادات الدولة لحل مشاكلها وغيرها أو استخدامها في تمويل خدماتها.
- تحقيق التوازن في سلوك المستهلك بين التجارة التقليدية والإلكترونية.²

المطلب الثاني: العلاقة بين النظام الضريبي والتجارة الإلكترونية

يسعى النظام الضريبي في أي دولة إلى زيادة الحصيلة الضريبية وضمان وصولها للخزينة العامة في الآجال المحددة، ذلك بتوفير المناخ المناسب لجذب الاستثمار وتوفير العدالة الضريبية، بالتالي لابد للنظام الضريبي أن يتميز بالتكيف مع جميع المستجدات في الحياة الاقتصادية على غرار النمو والتطور المذهل للتجارة الإلكترونية، لتوضيح العلاقة بين النظام الضريبي والتطور التكنولوجي الحاصل يجدر بنا الإشارة إلى مكونات هذا النظام في ظل ظهور معالم التجارة الإلكترونية.³

¹ شجاع عوض دعار زبيد، المرجع السابق، ص 856-857.

² المرجع نفسه، ص 856-857.

³ صالح حميداتو، التجارة الإلكترونية في الجزائر وإشكالية فرض الضريبة، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي-الجزائر، 2022، ص 113-114.

نتناول في هذا المطلب، مكونات النظام الضريبي (الفرع الأول)، الآراء الفقهية اتجاه الضريبة على التجارة الإلكترونية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مكونات النظام الضريبي

يتكون النظام الضريبي من: التشريع الضريبي، الإدارة الضريبية، المجتمع الضريبي.

- **التشريع الضريبي:** هو مجموع اللوائح والقوانين والتشريعات الصادرة من الجهات المتخصصة والخاصة بفرض الضرائب وتنظيم أساليب تحصيلها وكذلك أحكام المحاكم وقرارات اللجان المتعلقة بالمنازعات الضريبية.

- **الإدارة الضريبية:** هي الجهات الحكومية التي تقوم على تطبيق التشريع الضريبي بأحكامه ونصوصه لتحصيل الضرائب بأنواعها المختلفة فالإدارة الضريبية هي الجهة المختصة بكل من تنفيذ قوانين الضرائب، تحصيل الموارد العامة للدولة، ومتابعة الممولين.¹

- **المجتمع الضريبي:** هو المجتمع الخاضع للتشريع الضريبي سواء كانوا أفرادا أو كيانات طبيعية أو اعتبارية.²

الفرع الثاني: الآراء الفقهية حول فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية

اختلف الفقهاء منذ البداية حول الطبيعة القانونية للتجارة الإلكترونية في كثير من الموضوعات، من بينها خضوع التجارة الإلكترونية للضرائب مثلها مثل التجارة التقليدية، على الرغم أن التجارة الإلكترونية لا تمارس العمل على مكان جغرافي محدد، بل تمارس عملها من خلال شبكة الانترنت دون أن يكون لها وجود حقيقي على الأرض.

الاتجاه الأول: استبعاد التجارة الإلكترونية من نطاق الضريبة

استبعد هذا الاتجاه التجارة الإلكترونية من نطاق الضريبة، وذلك لتحرير التجارة والخدمات، فإذا كانت الأنشطة التقليدية تتجه نحو التحرير، فإنه من الأولوية ألا تفرض أية

¹ زين الدين قاسمي وعمر علون، معوقات جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر وسبل تخطيها، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية معقدة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج-الجزائر، 2021، ص 39.

² مولود مليكاوي، التجارة الإلكترونية، دار هومة، الجزائر، 2019، ص 164.

ضرائب أو قيود على التجارة الإلكترونية، لأنها بذاتها وطبيعتها عالمية لا تقيدها حدود الأنظمة الجغرافية القائمة، برر أصحاب هذا الاتجاه رأيهم بعدم فرض ضرائب بحجج ومبررات هي:

- التجارة الإلكترونية ظاهرة اقتصادية تشجع النشاط التجاري كي ينمو ، وأن فرض الضرائب قد يؤدي الى إعاقة هذا النمو، فهي تحتاج إلى سياسة تحفيزية لا تعوق انطلاقتها، فإعفاؤها من الضرائب يشجع رجال الاعمال على الدخول في صفقات عبر الشبكة العالمية واللاحق بالتطور وعصر المعلومات المتطورة،¹ وهو ما عبر عنه الحاكم (Massachusetts) Jane Swift بقوله: "إنني قلق جدا من أن الضريبة على الانترنت ستعيق نمو هذا القطاع وهو ما لا يمكن تحمله الآن"، كما عبر بعض الباحثين من أمثال Varian و Goolsbee عن هذه الحجة بعبارة "الصناعة الطفولية"، فالتجارة الإلكترونية حسب رأيهم ما زالت في مهدها.²

- عند فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية تظهر صعوبات تتعلق حول القانون الضريبي الواجب التطبيق على الصفقات التجارية التي تتم عبر شبكة الانترنت بعد الاخذ بعين الاعتبار تنوع التشريع الدولي وتضاربه، إضافة إلى ضعف الامكانيات والكفاءات للإدارة الضريبية حول كيفية استخدام الوسائل الإلكترونية مما يؤدي إلى صعوبة فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية التي يكون محلها سلع غير مادية لاستحالة تتبعها أو قياسها، كما أن ارتفاع تكاليف الجباية يجعل من فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية أمر غير ضروري فضلا عن صعوبة التتبع ومعرفة طبيعة المعاملات التي تتم عبر شبكة الانترنت هل هي تجارية أم لا.³

- في حال فرض الضرائب على الأنترنت سيتم تهديد خصوصية المستهلك كون المعلومات المطلوبة لتقدير الضريبة وتحصيلها كأسماء المشترين وعناوينهم وطبيعة مشترياتهم قد تهدد امكانية استخدام الانترنت بشكل سري، مما يؤدي إلى الحد من الشراء عن طريق الأنترنت.⁴

¹ عبد الله احسان شاكر واحمد خلف حسين الدخيل وآخرون، موقف الفقه من الضريبة على الدخل الناجم عن التجارة الإلكترونية، مجلة جامعة تكريب للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 14، جامعة تكريت، العراق، 2022، ص 149.

² زين الدين قاسمي وعمر علون، المرجع السابق، ص 40.

³ عبد الله احسان شاكر واحمد خلف حسين الدخيل وآخرون، المرجع السابق، ص 149.

⁴ طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية المفاهيم-التجارب-التحديات الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، الطبعة 02، الدار الجامعية، القاهرة -مصر، 2007، ص 689.

- فرض الضريبة على الأنترنت يزيد من حركة المؤسسات العاملة في مجال التجارة الإلكترونية وتقلها إلى بلدان ذات ضرائب منخفضة أو منعدمة الضرائب، فرأس المال العامل في مجال التجارة الإلكترونية متحرك ومتغير بشكل كبير أكثر من رأس المال العامل في المجالات الأخرى، وهو يتأثر بشكل عالي للتقلبات والاختلافات الضريبية، بالتالي يجب انشاء بيئة عمل جاذبة للتجارة الإلكترونية بدلا من التركيز على التفكير في كيفية فرض هذه الضريبة، وتتبع احدى دول جنوب شرق آسيا هذه الاستراتيجية بإعلانها أنها متجهة لإنشاء بيئة ضريبية تسمح لها بأن تصبح محورا للتجارة الإلكترونية، كما عرف نمو الاقتصاد الأمريكي قفزة نوعية بعدم فرض الضرائب،¹ فقد تم تنفيذ قانون تحرير ضرائب الأنترنت الأمريكي الذي تم سنه سنة 1998 نص بمنع الولايات والحكومات المحلية من فرض الضرائب على الأنترنت وعلى التجارة الإلكترونية بهدف حث المتعاملين على تبادل السلع والخدمات عبر الأنترنت لأنها ستكلف أقل من الطرق التقليدية بسبب غياب الضرائب.²

الاتجاه الثاني: إخضاع التجارة الإلكترونية لنطاق الضريبة

اتجه هذا الرأي إلى ضرورة فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية، وذلك لتحقيق العدالة والحياد في المعاملة الضريبية بينها وبين التجارة التقليدية، مع مراعاة الطبيعة الخاصة للتجارة الإلكترونية، كون هذه الأخيرة لا تختلف عن التجارة التقليدية في ضرب الأسواق القومية والعالمية والحد من سلبيات الاقتصاد الرقمي الجديد الذي يفرضه الاتجار عبر الأنترنت، ومن أهم الحجج التي تبرر الضريبة على التجارة الإلكترونية ما يلي³:

- تحقيق العدالة الضريبية في معاملة الدخول وخروج الثروات الجديدة الناجمة عن التجارة الإلكترونية وعلى قدم المساواة مع تلك الناجمة عن التجارة التقليدية بما يكفل تكافؤ الفرص وظروف المنافسة الحرة في مزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية.

¹ زين الدين قاسمي وعمر علون، المرجع السابق، ص 40-41.

² جمال معتوق وإيمان كماش، المرجع السابق، ص 124.

³ محمد سامي يونس، الضريبة على التجارة الإلكترونية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 06، العدد 04، جامعة تكريت للحقوق، العراق، 2022، ص 362.

- الضريبة على التجارة الإلكترونية تمد الحكومات بما يعينها على إزالة الآثار الاجتماعية السلبية لتكنولوجيا المعلومات الرقمية من خلال توظيف حصيلاتها في معالجة مشكلات البطالة الهيكلية أو القرصنة الإلكترونية وانتهاك حرمة الخصوصية وما شابه ذلك.

- تعويض النقص في الحصيلة الضريبية، ذلك أن التوجه نحو التجارة الإلكترونية سوف يؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي من خلال استخدام تقنية الاتصال بشبكات الأعمال الرقمية للقيام بالأعمال المصرفية والشحن وغيرها، دون تطلب الوجود المادي لمزاولة النشاط، كما تفقد الإدارة الضريبية قدرتها على تحصيل الضريبة التي كانت تقوم بتحصيلها في التعامل التقليدي قبل استخدام الإنترنت، كون التجارة الإلكترونية عبارة عن اقتصاد خفي لعدم وجود وثائق ورقية متبادلة في إجراء وتنفيذ الصفقات التجارية، بالتالي تعتبر الرسالة الإلكترونية بمثابة الدليل الكتابي والسند القانوني للإثبات في حال نشوء نزاع، ففرض الضريبة سيحد من هذا النمو للاقتصاد الخفي والقضاء على حالات الاستغلال وتحقيق أرباح طائلة ومنع حالات التهرب الضريبي مع التزايد الواضح لمستوى وحجم الإيرادات المتحققة لأصحاب المهن الحرة وغير المنظمة في السجلات الضريبية من معاملات التجارة الإلكترونية.¹

- إن الصعوبات التي تواجه فرض الضرائب على معاملات التجارة الإلكترونية سواء عند الحصر أو الفحص الضريبي لا يجب أن تقف عائقاً أمام إخضاع هذه المعاملات للضريبة، إذ من الممكن مراعاة خصوصية التجارة الإلكترونية بوضع شروط خاصة متعلقة بالنماذج والمستندات والقرارات المرتبطة بخضوع المعاملات التي تتم بوسائل إلكترونية للضريبة.²

الاتجاه الثالث: ضرورة التفرقة بين السلع والخدمات

يتجه هذا الرأي إلى التفريق بين نوعين من السلع والخدمات في التجارة الإلكترونية، فالنوع الأول يتمثل في الاتفاق بين الطرفين إلكترونياً ولكنها يجب أن تسلم بالطرق التقليدية ويرون بضرورة إخضاعها للمعاملة الضريبية العادية، أما النوع الثاني فيتمثل في عقد الصفقة

¹ عبد الله احسان شاكر واحمد خلف حسين الدخيل وآخرون، المرجع السابق، ص 148.

² ليلي أحمد دعسوقي، المعاملة الضريبية لصفقات التي تتم عبر شبكة المعلومات الدولية من خلال التجارة الإلكترونية، ورقة بحثية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2005، ص 25.

وتسلمها إلكترونيا كما في حالة خدمات المعلومات والبرامج ويتجه أنصار هذا الرأي إلى عدم خضوعها للضريبة بسبب صعوبة حصر هذه العمليات وفحصها ومنع الازدواج الضريبي.¹

بغض النظر عن قضية الإعفاء أم الإخضاع، يثور النقاش حول فرض الضرائب على الدخل على الصفقات التجارية الإلكترونية، يستند هذا الجدل على المبدأ الذي تفرض على أساسه هذه الضرائب، يقوم مبدأ السيادة الضريبية على أنه لكل دولة ذات سيادة الحق في فرض ضريبة على الأشخاص أو الأموال التي تدفع داخل الحدود الإقليمية ولها أن تمتد نطاق هذا الحقل ليشمل الأشخاص والأموال التابعين لها والموجودين في الخارج، تنقسم الدول في تحديد هذه السيادة وفقا لقانونها الداخلي إلى فئتين:

الفئة الأولى: تعتمد على مبدأ الإقليمية الذي يعتمد على جنسية الممول أو اتخاذه الدولة مقرا للإقامة الدائمة فيها كأساس في فرض الضريبة على المداخل المحققة من مصادر داخل الدولة أو خارجها وهو ما يسمى بمبدأ عالمية الإيراد، أما غير المقيمين فالضريبة تفرض على الدخل الذي تحقق من مصادر داخل الدولة فقط؛ يأخذ بهذا المبدأ معظم الدول الصناعية.

الفئة الثانية: هي الدول التي تأخذ بمبدأ الإقامة يعتبر مصدر الدخل أساس فرض الضريبة على الأفراد المواطنين والأجانب المقيمين داخل الدولة ولا تفرض الضريبة على المداخل التي تحقق خارج حدود الدولة ويأخذ بهذا المبدأ غالبية الدول النامية.²

¹ فاطمة الزهراء قندوز، حتمية اعتماد التجارة الإلكترونية بعد جائحة كوفيد 19 وإشكالية التحصيل الضريبي، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 01، جامعة لونيبي علي، البلدة-الجزائر، 2022، ص 42.

² محمد الأمين كعاسي وعبد الغني دادن، معوقات الجباية في ظل التعاملات الرقمية والنقود الإلكترونية، ورقة بحثية، الملتقى الدولي للبحث العلمي، جامعة ورقلة، الجزائر، بدون تاريخ نشر، ص 7.

المبحث الثاني: آليات جباية الضرائب على أعمال التجارة الإلكترونية

تعتبر الضرائب أحد أهم مظاهر سيادة الدولة كونها تدفع جبرا، إلا أن طبيعة التجارة الإلكترونية التي تلغي فكرة الموقع أو المكان بالنسبة للنشاط التجاري مما يعني احتمال عدم الكشف عن مصدر النشاط بالتالي تثار مشاكل النظم المختصة، وعليه سنخوض في إشكاليات فرض الضرائب على معاملات التجارة الإلكترونية (المطلب الأول)، كما سنناقش الحلول المقترحة لمعالجة معاملات التجارة الإلكترونية ضريبيا (المطلب الثاني)، ثم سنتطرق لجباية التجارة الإلكترونية في التجارة الإلكترونية في الجزائر (المطلب الثالث).

المطلب الأول: إشكاليات فرض الضرائب على معاملات التجارة الإلكترونية

شهدت التجارة الإلكترونية مؤخرا نموا سريعا، إذ بلغت قيمة التجارة الدولية الإلكترونية سنة 1999 حوالي 150 مليار دولار، فقد فقدت الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها ما يعادل 4% من إيراداتها الضريبية، وبسبب هذا التطور الكبير الذي عرفته التجارة الدولية فإن سلطات الضرائب تواجه تحديات عديدة، كمثال على ذلك استعمال المعاملات الورقية كالفواتير ووصولات التسليم إلى المعاملات الافتراضية التي تترك أثرا أقل يصعب تحديدها.¹

من أهم الإشكاليات التي تعرفها عملية فرض الضرائب على المعاملات في التجارة الإلكترونية ما يلي: صعوبة اثبات التعاملات والعقود، تحدي النقود الإلكترونية، صعوبات مرتبطة بتحديد الهوية وتعيين النشاط، مشكل العدالة الضريبية والازدواج الضريبي، مشكل السيادة الضريبية، صعوبة تحديد الأنشطة التجارية، قصور العلاقة بين هيكل النظام الضريبي ومستجدات تقنيات المعلومات.

الفرع الأول: صعوبة اثبات التعاملات والعقود

تواجه العديد من الدول مشكلة إثبات التعاقدات نظرا لطبيعة العقود الإلكترونية باستخدام نظم وأساليب التوثيق الإلكتروني بالتالي غياب الإطار التشريعي للتعاملات الإلكترونية يطرح مشاكل مرتبطة بطرق الإثبات نتيجة التحول من العمليات الورقية التي تسمح للإدارة الجبائية

¹ عزوز علي، جباية المعاملات الإلكترونية -المشاكل والحلول-، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2015، ص 74.

بتعقب آثار هذه العمليات الى العمليات الافتراضية، والتحول من إنتاج وبيع منتجات عينية إلى منتجات رقمية، مما يصعب تحديد المؤسسة التي يتم التعامل معها لأغراض الضرائب.¹

الفرع الثاني: تحدي النقود الإلكترونية

بتطور المعاملات التجارية الدولية انتشر استخدام النقود الإلكترونية انتشارا هاما مقارنة مع النقود الحقيقية إذ أدى ذلك إلى تحسين وسائل الدفع، وظهرت بطاقات إلكترونية كثيرة أهمها بطاقات الائتمان التي تستخدم في دفع المستحقات وتسوية الحسابات مما زاد ذلك تحديا للإدارة الضريبية، وتتفاقم هذه الصعوبات لو تم الدفع بالنقود الإلكترونية عبر الإنترنت، فالعمليات التي يتم تسويتها عن طريق النقود الإلكترونية يصعب محاسبتها نظرا لعدم وجود حسابات ممسوكة يمكن الاطلاع عليها بالتالي تفتح المجال للتهرب الضريبي.²

الفرع الثالث: صعوبات مرتبطة بتحديد الهوية وتعيين النشاط

تواجه العديد من دول العالم صعوبات لعدم وجود آليات محددة لإخضاع التعاملات الإلكترونية للقواعد الجبائية، وذلك لصعوبة تحديد هوية طرفي التعاملات الإلكترونية كونهما لا يلتقيان، فقد يستغل هؤلاء الأطراف الوضع لأغراض التهرب الجبائي وعدم تسجيل هذه المعاملات في الدفاتر المحاسبية، إضافة إلى ظهور المنتجات الرقمية مثل التسجيلات الصوتية، الصور الفوتوغرافية، الاستشارات الطبية والمالية والقانونية، الخدمات التعليمية والبرامج التطبيقية التي يمكن الحصول عليها مباشرة من خلال الإنترنت مما شكل ذلك تحديا للمعاملة الجبائية لهذه المنتجات، كما أصبح للشركات إمكانية إنشاء متجر افتراضي على الإنترنت تستطيع من خلاله عرض وبيع منتوجاتها كما يمكن للزبائن التجول في هذا المتجر والاستفسار عن أسعار المنتوجات المعروضة، إضافة إلى تحديد طرق الشحن والدفع وبيان التكلفة الإجمالية مما يطرح ذلك إشكالية بخصوص المنشأة الافتراضية هل يمكن اعتبارها كأساس للإسناد الجبائي مع غموض فكرة الاختصاص الجبائي هناك صعوبة في تحديد من يجب عليه دفع الضريبة أو تحصيل الأموال.³

¹ عزوز علي، المرجع السابق، ص 75.

² أمال حداد وجمال الدين سيليني، إشكالية الإخضاع الضريبي للمعاملات التجارية الإلكترونية -التحديات والحلول-

مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة لونييسي علي البلدية 02، الجزائر، 2022، ص 57.

³ عزوز علي، المرجع السابق، ص 75.

الفرع الرابع: مشكل العدالة الضريبية والازدواج الضريبي

إن اختلاف مستويات الضرائب بين دول العالم ومن خلال دعم حركة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدأ ظهور اختلال في تحقيق العدالة الضريبية عن طريق إمكانية نقل الأعمال إلى مناطق ذات معدلات ضريبية أقل، بينما سيبقى العامل العادي غير قادر على ذلك، كما سيكون من الصعب فرض ضريبة على المنشآت أو الأفراد ذوي المكاسب المرتفعة لمعدلات كبيرة كون هذه المنشآت و الأفراد هي الأكثر مرونة في التنقل، ذلك بنقل نشاطها إلى دول أقل في أعبائها الضريبية في المقابل يتحمل العامل العادي عبئا ضريبيا أعلى.

لتحديد السيادة الضريبية بين الدول استخدمت بعض الدول فكرة المنشأة الدائمة بحيث يكون من حق الدولة التي يعمل بها المكلف أن تفرض الضريبة على الدخل المحقق نتيجة مزاولته النشاط عن طريق هذا الكيان، إلا أنه بظهور التجارة الإلكترونية أصبح هذا المبدأ مهددا نتيجة إمكانية ممارسة المنشأة لنشاطها دون الحاجة لوجود كيان مادي، ذلك يعني عدم نجاح المنشأة الدائمة في حصر المعاملات والصفقات التي تتم على نطاق محلي أو دولي، وقد أدى هذا الوضع إلى أن كل دولة تحاول الحد من ظاهرة التهرب الضريبي عن طريق التجارة الإلكترونية الدولية وتعطي لنفسها الحق في فرض الضرائب، وهذا يؤدي إلى حدوث ازدواج ضريبي على الصفقة الواحدة، بالتالي يؤدي إلى تخفيض حجم التجارة الإلكترونية.¹

الفرع الخامس: مشكل السيادة الضريبية

تخضع المؤسسات المحلية والأجنبية المقيمة خارج دولة ما لمعدلات الضريبة المفروضة على التعاملات التي تتم داخل الدولة، إلا أن حرية حركة عوامل الانتاج ورؤوس الاموال المدعومة بتكنولوجيا المعلومات، جعلت الشركات تتجنب الوجود المكاني في الدول ذات المعدلات الضريبية المرتفعة مما يؤثر سلبا على الإيرادات الضريبية لبعض الدول.²

الفرع السادس: صعوبة تحديد الأنشطة التجارية

¹ أمال حداد وجمال الدين سيليني، المرجع السابق، ص 58.

² المرجع نفسه، ص 59.

من بين التحديات التي تصادف مسؤولو الضرائب في تحديد الأعمال ومتابعة عمليات البيع التي يقوم بها غير المقيمين للعملاء المحليين، لأن غير المقيمين مخيرين أو غير مطالبين بالتسجيل، فمن الصعب على السلطات الضريبية تطبيق القانون الضريبي في البلاد فإذا كان غير المقيمين ليس لديهم مكان ثابت في دولة ما، فإن دخل الاعمال غير خاضع للضريبة في تلك الدولة ومع ذلك قد تنشأ المشكلة المتعلقة بضريبة السلع والخدمات عندما يقوم غير المقيمين ببيع السلع والخدمات للعملاء المحليين.¹

الفرع السابع: قصور العلاقة بين هيكل النظام الضريبي ومستجدات تقنيات المعلومات

قصور العلاقة بين هيكل النظام الضريبي ومستجدات تقنيات المعلومات يؤثر سلبا على كفاءة الأداء الجبائي ويتبين ذلك من خلال ثلاث فجوات رئيسية في العلاقة بين كل من الهيكل الجبائي وتكنولوجيا المعلومات:²

* **الفجوة التشريعية:** يواجه التشريع الإداري الذي تمت صياغته وفقا لطبيعة التعاملات التجارية التقليدية قصورا في المعاملات التجارية الإلكترونية، على الرغم من قيام بعض الدول بالإعلان عن برنامجها القومي للتجارة الإلكترونية، إلا أن ذلك لم يواكب الاعلان عن بدء الإصلاحات التشريعية اللازمة لإجراء التعديلات الضرورية عن طريق صياغة التشريعات الجديدة التي تتوافق مع طبيعة التعاملات التجارية الإلكترونية.

* **الفجوة الإدارية:** تتعلق بالإدارة الضريبية إذ تختص بتنفيذ القوانين والتشريعات وحماية حقوق كل من الدولة والمجتمع الضريبي، بالتالي يلزم استخدام الابتكارات التكنولوجية لضمان أعلى مستوى من كفاءة النظام الضريبي، إلا أن هذه الإدارة تعاني قصورا في الاعتماد عند أداء مهامها من حصر وفحص وتحليل الضرائب.

* **الفجوة المفاهيمية:** يعاني المجتمع الضريبي من وجود فجوة مفاهيمية بالرغم من تطور حجم التعاملات التجارية الإلكترونية، إذ يوجد هناك قصورا في فهم المفاهيم والمفردات الخاصة

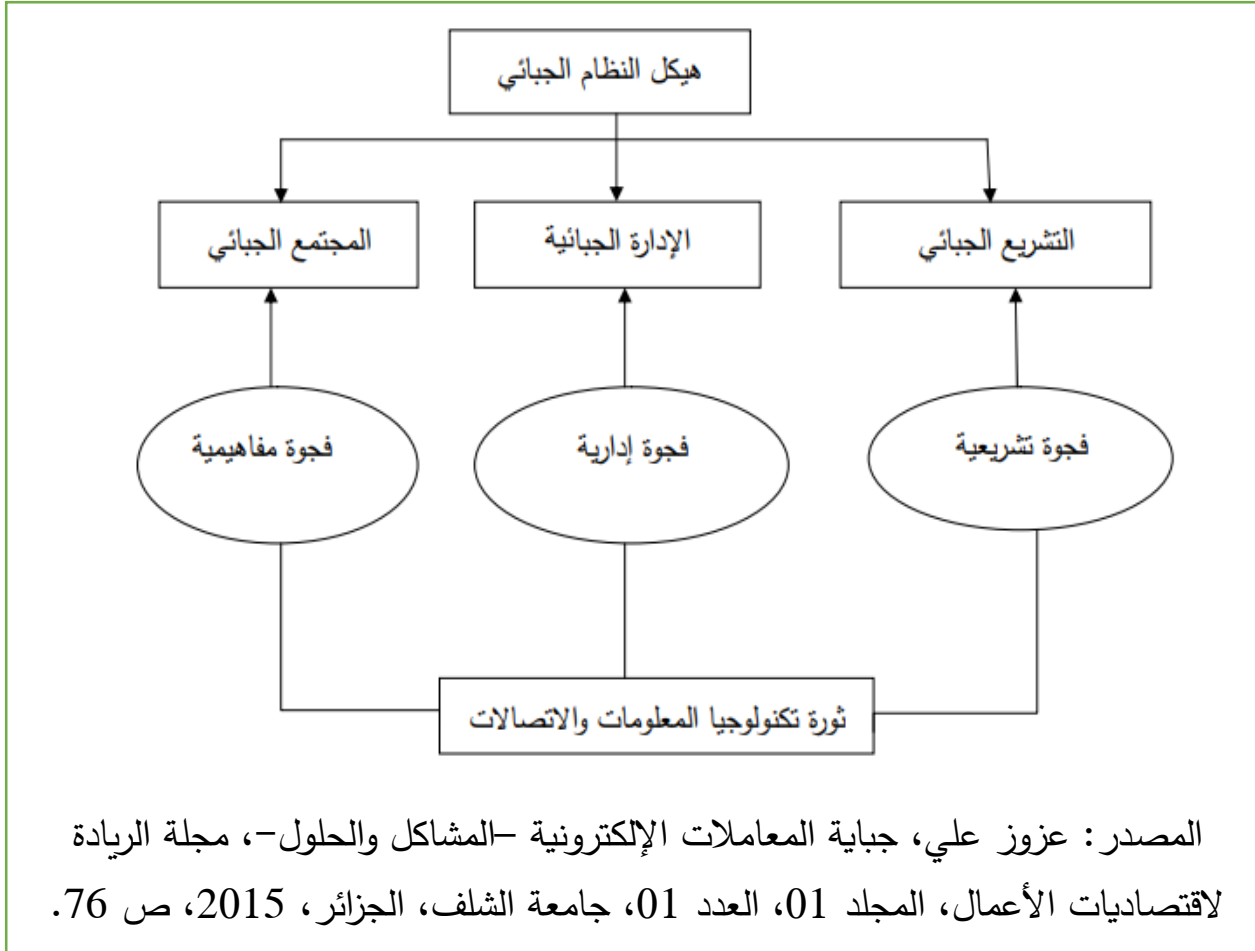
¹ أمال حداش وجمال الدين سيليني، المرجع السابق، ص 59.

² رحيمة معمري، أثر التجارة الإلكترونية على التحصيل الضريبي دراسة لعينة من المهنيين لمديرية الضرائب أو الأكاديميين المختصين في المحاسبة لولاية بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2018، ص 64.

بها، وما يترتب على ذلك التعاملات من اعتبارات قانونية، كمثل على ذلك تحديد طبيعة بعض المنتجات من خلال شبكة الانترنت (المنتجات الرقمية)، وقد يقوم بطباعتها وبذلك تصبح منتجات مادية.¹

ويمكن تلخيص هذه الفجوات عن طريق الشكل الآتي:

الشكل 01: العلاقة بين هيكل النظام الضريبي ومستجدات تقنيات المعلومات

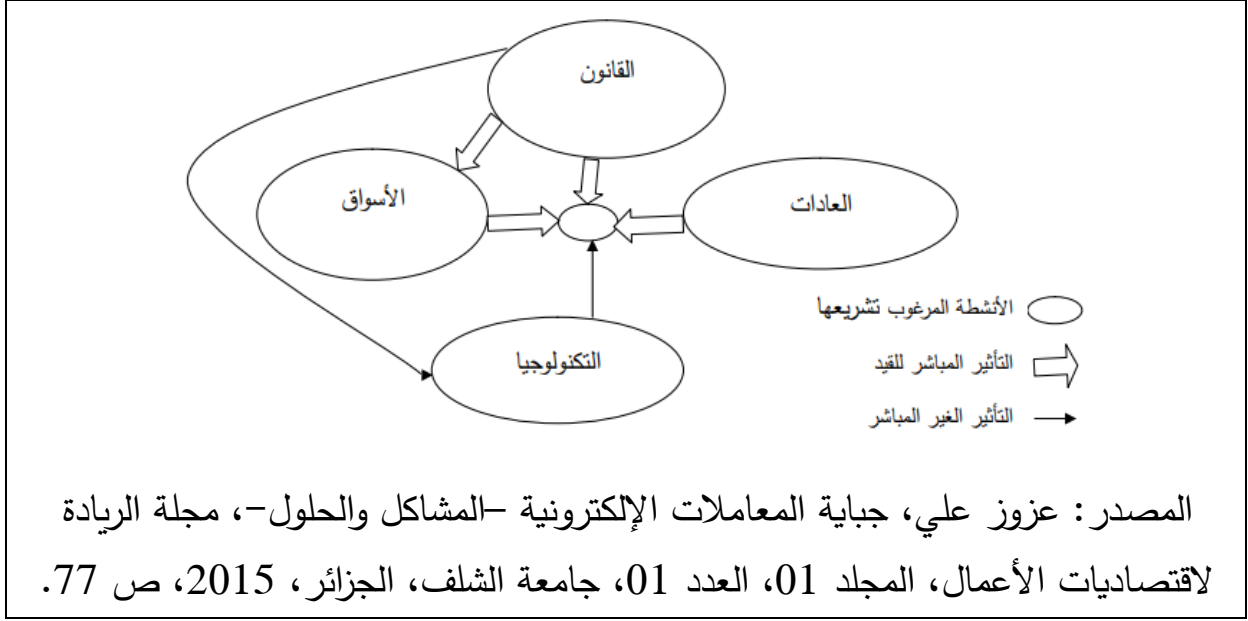


المصدر: عزوز علي، جباية المعاملات الإلكترونية -المشاكل والحلول-، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2015، ص 76.

كما تحدث الجبائي والمفكر Lessing في العديد من مقالاته على منهج أكثر تفصيلا لتشريع الفضاء الإلكتروني تتمثل نقطة البدء لديه في وجود أربع أنواع من القيود التي تحكم التعاملات الإلكترونية بين الوحدات المختلفة يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

¹ رحيمة معمري، المرجع السابق، ص 64.

الشكل 02: تشريع الأعمال الإلكترونية وقيوده



- يمكن تلخيص الحدود العامة لمشكلة فرض الضرائب على المعاملات التجارية الإلكترونية في:
- التجارة الإلكترونية تزيل فكرة الموقع أو المكان بالنسبة للنشاط التجاري، أي احتمال عدم الكشف عن مصدر نشاط التجارة الإلكترونية.
 - تثير التجارة الإلكترونية مشكلة النظام القانوني المختص للعلاقات والالتزامات الضريبية.
 - التجارة الإلكترونية المتحركة من حيث خوادمها التقنية قد تهاجر نحو الدول ذات النظم الضريبية الأسهل والأكثر تشجيعا.
 - فرض الضرائب على هذا النمط الجديد يتطلب استراتيجيات ضريبية مختلفة في المتابعة والكشف والجمع والأهم عونا وتنسيقا اقليميا ودوليا.¹

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة معاملات التجارة الإلكترونية ضريبيا

تشهد التجارة الإلكترونية تزايدا مستمرا لحجمها إذ حاول المختصون اقتراح مجموعة من الضرائب التي يتم فرضها على التجارة الإلكترونية لتعويض الخسارة الناجمة عن التحول إلى هذا النوع من التجارة والمتمثلة أساسا في انخفاض الإيرادات الضريبية، من بين هذه الحلول

¹عزوز علي، المرجع السابق، ص 77.

التي يمكن رفع التحديات الناجمة عن اخضاع التجارة الإلكترونية؛ فرض ضريبة على الاستهلاك بدلا من فرضها على الوحدات الإنتاجية، وأيضاً تطبيق الضريبة على المبيعات، وكذا ضريبة البيت (Bit Tax) التي ظهرت سنة 1994 والتي تحسب على أساس كثافة التحويل الإلكتروني للمعلومات من خلال عدد البيتس (Bits) المستعملة، إضافة إلى محاولة تصور إطار عام للضرائب في عالم المعاملات الإلكترونية.¹

الفرع الأول: الضريبة على الاستهلاك

تم اقتراح التحول من فرض الضريبة على الدخل إلى فرض الضريبة على الاستهلاك والملكية، حيث تساعد هذه الضريبة في تحصيل الضرائب من المتهربين من دفعها بما فيهم من يحقق مداخيل مرتفعة من التعاملات غير الملموسة عبر شبكة الانترنت، تمتاز الضريبة على الاستهلاك بصعوبة اخفائها إذ يكون محل هذه الضريبة استهلاك السلع من خلال إنفاق الدخل الذي يحصل عليه أصحابه من التعاملات الخفية التي يجرونها عبر الانترنت.²

الفرع الثاني: الضريبة على المبيعات

من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة كونها تتميز بسهولة الفرض والضبط والتحصيل، تم تطبيق هذه الضريبة في بعض الولايات المتحدة الأمريكية التي اعتبرت المؤسسات التي تتبع البرامج الجاهزة موجودة في الولاية التي تحصل فيها على مقابل لاستعمال حقوقها داخل الولاية، كاسمها التجاري أو علامتها التجارية، ، تم اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية العضو الوحيد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE الذي لا يفرض ضريبة القيمة المضافة وعوضتها بفرض ضريبة المبيعات، وتقتصر فقط على مبيعات التجزئة من السلع المادية واستبعدت السلع والخدمات المقدمة بصورة إلكترونية، بالرغم من أن هذه السياسة ليست موحدة في كل الولايات، إلا أن هناك عدد متزايد من الولايات التي تقوم بتوسيع فرض ضريبة المبيعات لتغطي السلع والخدمات الإلكترونية، كما أن هناك إمكانية فرض هذه الضريبة يستبعد المعاملات الوسيطة مثل المعاملات التجارية الواقعة بين المصنع وتاجر الجملة والتجزئة مثل هو الحال في ضريبة القيمة المضافة، وتقتصر على مبيعات التجزئة للمستهلك النهائي، أي

¹ أمال حداد وجمال الدين سيليني، المرجع السابق، ص 60.

² عزوز علي، المرجع السابق، ص 78.

بين قطاع الأعمال و المستهلكين (Business to Costumer) ولا تطبق على المعاملات التجارية بين قطاعات الأعمال نفسها (Business to Business) شرط أن تكون هذه السلع والخدمات التي تم استبعادها من فرض الضرائب يعتمز بيعها فيما بعد الى المستهلك النهائي، ويقع عبء جمع وتحصيل وتقديم تقرير الضريبة المفروضة على مبيعات التجزئة في نفس الولاية على عاتق البائع الذي يلتزم بتحويلها فيما بعد الى إدارة الضرائب.¹

الفرع الثالث: ضريبة البيت (Bit Tax)

تم اقتراح هذه الضريبة من قبل Arthur Cordell و Thomas Ide من خلال تقديمهم ورقة عمل قدمت في اجتماع عقد في نادي روما في ديسمبر عام 1994، ظهرت فكرة هذه الضريبة بتطبيقها على كل بث من المعلومات التي تتدفق من خلال شبكة الاتصالات، فهي ضريبة تفرض على حجم تدفق البيانات والتي يتم جمعها وجبايتها من خلال مؤسسات الاتصالات ومن ثم العمل على ارسالها للسلطات الضريبية²، تعتبر ضريبة البيت بديلا مناسباً لضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات غير المادية الرقمية لئتم فرضها على كثافة بث المعلومات أو الاتصال، إذ تشكل عدد الوحدات الرقمية اشارة لكثافة البث، بالتالي لن يكون هناك فرق عند فرض هذه الضريبة بين اذا ما كان المستخدم قد بعث بريد الكتروني عادي أو كان طرفا في معاملة تجارية ضخمة فالضريبة تقدر على أساس عدد الوحدات الرقمية المبنوثة بغض النظر عن قيمة المعلومات التي تم بثها.

تم توجيه العديد من الانتقادات على هذه الضريبة، كون فرضها ينطوي على العديد من المشاكل من بينها تحديد قيمة الضريبة المفروضة وفقا لكمية البيتس المتنقلة قد ينطوي على نوع من الخداع، فقد تتكون السلعة أو الخدمة المنقولة من عدد صغير من البيت ويتم فرض قيمة ضريبية قليلة على أساسها وتكون قيمة بيع هذه السلع أو الخدمة مرتفعة، كما قد يختلف الأمر عندما تتكون السلعة أو الخدمة من عدد كبير من البيت وتخضع للالتزامات ضريبية أكبر وتكون قيمة بيع هذه السلعة منخفضة، فذلك يتحتم محاولة تطوير المقترح للتغلب على

¹ رحيمة معمري، المرجع السابق، ص 67-68.

² المرجع نفسه، ص 65-66.

هذه المشكلة، التي تؤدي إلى اقتصار عملية الانتقال على نوع معين من السلع والخدمات لا تحتوي على عدد كبير من البيت لكن قيمة بيعه مرتفعة.¹

الفرع الرابع: فرض رسم على التجهيزات الإلكترونية

يقصد به فرض رسم على التجهيزات الإلكترونية التي تمكن للأفراد والمؤسسات استخدام شبكة الانترنت في ممارسة تجارتهم، ما يميز هذا الرسم أنه لا يعطي الفرصة للمؤسسات أو المستخدمين إلى الهروب والانتقال لممارسة تجارتهم في فضاء دولة أخرى لا تفرضه، كونه يعتمد بالأساس على الرابطة المادية التي تتجسد في ربط المستخدم بالانترنت في التجهيزات الإلكترونية من حاسوب وغيره من مستلزمات لها كيان مادي على أرض الواقع يسهل عملية ضبطها.²

الفرع الخامس: الإطار العام المقترح للضرائب في عالم المعاملات الإلكترونية

بالنظر إلى أنواع الضرائب ومن أجل القضاء على مشكلة الازدواج الضريبي، ظهرت الحاجة الملحة لأهمية وجود إطار عام متكامل يحقق الأهداف المنشودة للنظام الضريبي وله أهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة دول العالم، يتضمن هذا الاقتراح على الإطار المفاهيمي، الإطار التشريعي، الإطار التنفيذي والإطار الإجرائي.

أولاً: الإطار المفاهيمي: لابد من تحديد بعض المفاهيم في مجال التجارة الإلكترونية، كون المفاهيم السائدة في عالم الضرائب يحتاج إلى إعادة دراسته لتلائم هذه المفاهيم مع المتغيرات التكنولوجية ويشتمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر المفاهيم التالية³:

- مفهوم الإقليمية: هو امتداد مفهوم التواجد ليشمل مقر المعلومات على شبكة الانترنت وليس قصرها فقط على مفهوم التواجد المادي.

¹ عزوز علي، المرجع السابق، ص 80.

² رحيمة معمري، المرجع السابق، ص 67.

³ وصاف سعدي وسملالي يحضية، نحو تصور واضح للمعالجة الضريبية للتجارة الإلكترونية، جامعة ورقلة، الجزائر،

مقال منشور على الموقع <https://dSPACE.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/3811/1/Ouassaf.pdf>، تم

الاطلاع عليه في 2024/04/01، 12:00.

- مفهوم العدالة الضريبية: يقصد به اتساع العدالة الضريبية على المستوى العالمي لضمان تقليل حركة الافراد والشركات من جهة، ومن جهة أخرى عدم وجود اختلال في اسعار الحصول على السلع نتيجة الوسط التي يتم تسليمها من خلاله.

- مفهوم السلع والخدمات: في إطار تزايد وتنامي السلع المادية وتحول بعضها إلى خدمات، فهذه المفاهيم تحتاج إلى إعادة صياغة بما لا يفرق بين نشاط تجاري وآخر، إذ يمكن تغيير أشكال بعض السلع من الصورة المادية إلى الصورة الإلكترونية (مثل على ذلك الصورة الفوتوغرافية عند تسليمها كصورة ورقية او عند تسليمها كملف رقمي).

ثانيا: الإطار التشريعي: تعطي المستندات والعقود أهمية كبيرة لتمكين التجارة الإلكترونية من التوسع وهذا ما يتطلب مجارة التشريع بالشكل الذي يراعي فيها:

- الاعتراف بالإمضاءات الإلكترونية وجعلها في أهميتها النظم الورقية المعمول بها، فهذه الامضاءات تعد أكثر صعوبة في التزوير.

- العقود الإلكترونية يتم إبرامها دون الحاجة إلى التواجد المادي للأطراف حيث يتم تبادل الايجاب والقبول عبر شبكة الانترنت، لذلك فهو فوري ومعاصر وهذا ما يعطيها مصداقية كوسيلة اثبات تتجاوز في ذلك العقود التقليدية.

- تطوير التشريع الخاص بتأمين قواعد البيانات وكلمة السر باعتبارهما مراجع يعتمد عليهما للإثبات.¹

ثالثا: الإطار التنفيذي: إن التحول إلى نظم القيد الإلكتروني والعقود الإلكترونية وإمكانية تعديل هذه العقود، وجب اقتراح نظام للتحقق الإلكتروني من خلال تبادل الرسائل الإلكترونية بين الشركة تحت الفحص الضريبي والشركات التي تعاملت معها شراء وبيعا، إذ يتم التعامل الإلكتروني بين الطرفين كلاهما مجهز إلكترونيا بصورة تحقق هذا التعامل، كما ستكون رغبة أحد الطرفين في اثبات التعامل سواء للقيمة الأساسية أو بقيمة أعلى (المصرفات)، بينما يلجأ الطرف الآخر إلى قيده بقيمته الأصلية أو بقيمة أقل (الإيرادات)، مما يشكل نظاما رقابيا متكاملًا، فالقيد الإلكتروني موجود لدى الطرفين ويمكن التحقق منه من خلال رسالة إلكترونية

¹ أمال حداد وجمال الدين سيليني، المرجع السابق، ص 62-63.

يتم إرسالها من طرف الجهة تحت الفحص بمعرفة مأمور الضرائب يتم الرد عليها ويتطلب ذلك الأسلوب وجود ما يسمى ب "حق التحقق الإلكتروني"، يتم برمجته آليا بصورة تتحقق عدم تحميل الجهة الاخرى أي أعباء إدارية للرد، يقوم مأمور الضرائب على مراجعة العقود الإلكترونية باستخدام نظم المراجعة الحديثة أو التقليدية، وإذا أراد التحقق من صحة أحد العقود يتواصل مع الشركة التي تم التعامل معها وهي مسجلة في العقد الإلكتروني، يطلب مأمور الضرائب إرسال نسخة من العقد كما هو مخزن لدى الشركة التي تم التعامل معها ويتم المقارنة بين العقدين وبناء على هذه المقارنة يمكن قبول أو رفض المعاملة.¹

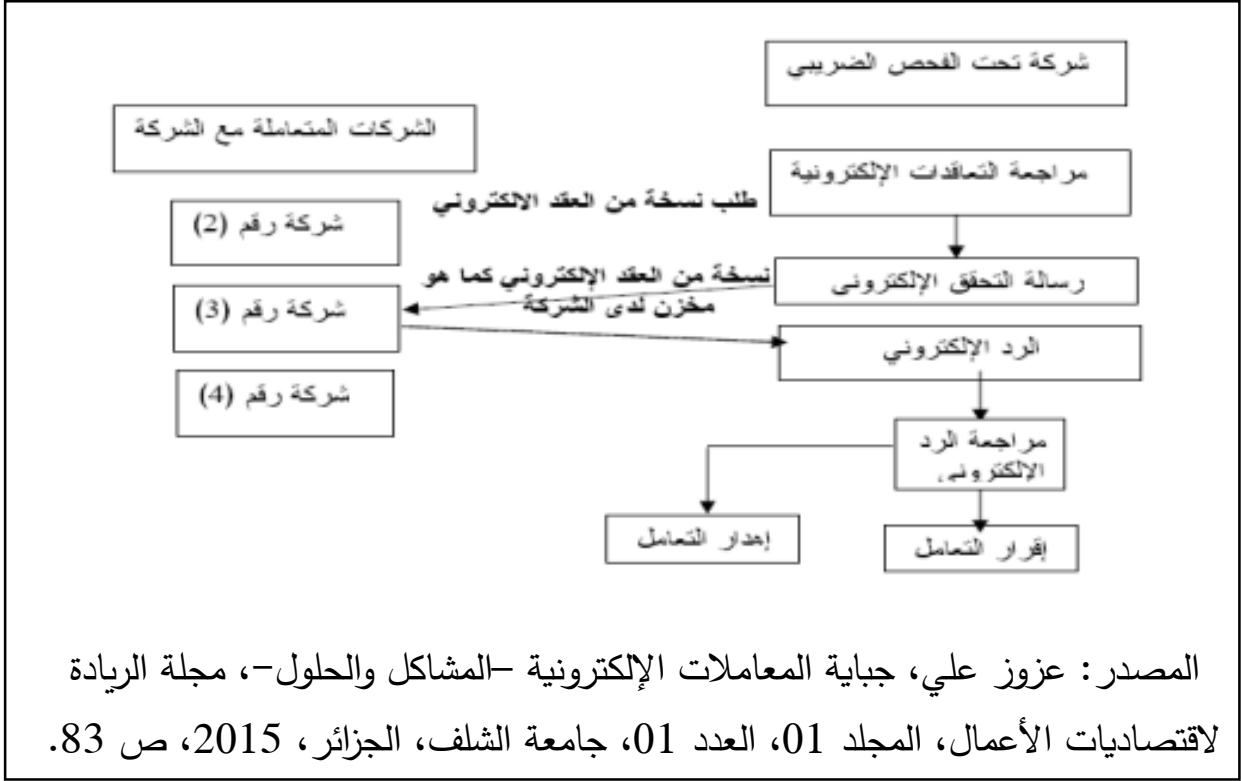
رابعا: الإطار الاجرائي: تقوم العديد من الدول بتقسيم الأنشطة المرتبطة بتحصيل الرسوم والضرائب بين عدة جهات كالجمارك والضرائب العامة وضريبة المبيعات، إلا أن تشابك الأنشطة المختلفة أدى إلى توكيل بعض أنشطة قطاع معين ليقوم به قطاع آخر، كمثال على ذلك مصلحة الجمارك التي تقوم بتحصيل ضريبة المبيعات على الواردات من المستوردين عند نقطة الفحص الجمركي، ويعتبر تقدير مصلحة الجمارك نهائيا وتعتبر هي صاحبة الاختصاص والولاية في تقدير الربط، وما يتم تحصيله يحول إلى ضريبة المبيعات دخول التجارة الإلكترونية وامكانية دخول السلع غير المادية دون العبور على المنافذ الجمركية، فنكون هنا أمام أحد الحلين الجمركيين: إما إعفاء هذه السلع من الضرائب الجمركية و هو ما يخل بمبدأ المساواة الضريبية وإما فرض الضرائب الجمركية عليها عند قيام إدارة الضرائب بالمراجعة السنوية لحسابات الشركات والمؤسسات، ويتم التحصيل لصالح مصلحة الجمارك، إلا أن الحل قد يكون في توحيد الجهات التي تقوم بتحصيل الضريبة وتكامل أعمالها في المراحل المختلفة ذلك لضمان الحصول على الإيرادات وتحقيق العدالة الضريبية بغض النظر عن المؤسسة التي يتم فيها التحصيل.²

يوضح الشكل التالي الإطار الخاص لهذا النظام:

¹ عزوز علي، المرجع السابق، ص 82.

² أمال حداد وجمال الدين سيليني، المرجع السابق، ص 64.

الشكل 03: الإطار الخاص بنظام التحقق الإلكتروني



المطلب الثالث: جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر

تبنّت الجزائر نظام التجارة الإلكترونية واعتمادها في اقتصادها الوطني وذلك بموجب القانون 05/18 المؤرخ في 10 ماي 2018¹، جاء هذا القانون بالعديد من المفاهيم والأحكام المتعلقة بممارسة نشاط التجارة الإلكترونية في الجزائر، إلا أن تبني هذا النظام سيكون له انعكاسات على النظام الضريبي الجزائري كونه لا زال يعتمد على مميزات المعاملات التجارية التقليدية خاصة من ناحية تحديد الوعاء والرقابة والتحصيل، لذلك لا بد للنظام الضريبي أن يتكيف مع مميزات وخصائص المعاملات التجارية الإلكترونية.²

للتوضيح أكثر نتناول في هذا المطلب، التوجه الجزائري في فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية (الفرع الأول)، تحديات فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر (الفرع

¹ القانون رقم 18-05 مؤرخ في 24 شعبان عام 1934 الموافق ل 10 ماي سنة 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية عدد 28، المؤرخة في 16 ماي 2018.

² مولود مليكاوي، آليات تكيف النظام الضريبي الجزائري في ظل تبني مفهوم التجارة الإلكترونية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 01، جامعة بوعريبيج، الجزائر، 2019، ص 35.

الثاني)، الحلول المقترحة لفرض ضرائب على معاملات التجارة الإلكترونية في الجزائر (الفرع الثالث).

الفرع الأول: التوجه الجزائري في فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية

تتمثل اتجاهات الجزائر في فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية كما يلي¹:

- فرض ضريبة جزافية بمعدل 5% على التجارة الإلكترونية حسب المادة 10 لقانون المالية لسنة 2019 رقم 18/18²، والتي يتضمنها: "تحدث ضمن القسم الرابع من الباب الثاني من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة مادتان 282 مكرر 4 أ، تحرر كما يأتي: "أن الأشخاص الطبيعيين مهما كانت وضعيتهم إزاء الفئات الأخرى من المداخل الذين ينشطون في إطار دائرة توزيع السلع والخدمات عبر منصات رقمية باللجوء المباشر على الشبكة، يخضعون لاقتطاع من المصدر محرر من الضريبة بمعدل 5% بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة يطبق على مبلغ الفاتورة مع احتساب كل الرسوم ويطبق هذا الاقتطاع حسب الحالة من طرف مؤسسات إنتاج السلع والخدمات أو من طرف المؤسسات التي تنشط في مجال الشراء/إعادة البيع.

كما يجب على المؤسسات المذكورة أعلاه أن تطبق هذا الاقتطاع من المصدر بالنسبة للأشخاص غير المسجلين لحد الآن لدى الإدارة الجبائية والذين يحققون عمليات إنتاج للسلع والخدمات أو المؤسسات الناشطة في الشراء/إعادة البيع.

تتم إعادة صب هذا الاقتطاع من طرف المؤسسات في العشرين من الشهر الذي يلي الفوترة على الأكثر، لا تطبق احكام المادة 282 مكرر 3 على هذه الفئة من المكلفين بالضرائب".

- اخضاع معاملات التجارة الإلكترونية عمليات البيع المنجزة إلكترونيا لأول مرة في الجزائر للرسم على القيمة المضافة (T.V.A) بالمعدل المنخفض 9% حسب المادتين 39 و 41 من

¹ جمال معتوق وكماش ايمان، المرجع السابق، ص 128.

² المادة 10، القانون رقم 18-18 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1440 الموافق 2018/12/27، يتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية العدد 79، المؤرخة في 2018/12/30.

قانون المالية لسنة 2020 رقم 14/19¹، واللذان عدلتا المادتين 02 و23 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

الفرع الثاني: تحديات فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر

من جملة التحديات والعوائق نذكر²:

- عدم مواكبة النظام الضريبي الجزائري للتطورات التكنولوجية الحديثة التي تتطلب رقمنة النظام، فهو لا زال يعتمد على وسائل تقليدية في المعاملة الضريبية مثل الاقرار والتصريح والتحصيل، وهذه الوسائل لا تتماشى وخصائص ومميزات التجارة الإلكترونية.

- غياب القوانين الجبائية الخاصة بالتجارة الإلكترونية فلا تزال التجارة الإلكترونية تابعة للنظام الجزافي أو الحقيقي حسب رقم الأعمال مثلها مثل المعاملات التجارية التقليدية، رغم اعتماد المشرع الجزائري للمعاملات التجارية الإلكترونية في القانون 05/18، ولم يتم طرح هذه المسألة إطلاقاً في محتوى القانون.

- جباية التجارة الإلكترونية الجزائرية دون وسائل الدفع الإلكتروني شبه مستحيلة، فبطاقات الدفع المصدرة من طرف بنك الجزائر و بريد الجزائر لم تصل بعد الى المستوى الدولي، وذلك أن معظم البنوك لم تقدم طابع الدولية لبطاقتها، كذلك عزوف العديد من المتعاملين على استخدام مثل هذه البطاقات في مختلف معاملاتهم التجارية وكذا تخوف المستهلكين من استعمال هذه البطاقات للدفع الإلكتروني ويفضلون الدفع عند استلام البضائع.

- التهرب الضريبي من طرف الموردين الإلكترونيين بسبب غياب الوعي للمكفين بأهمية الضرائب على المستويين الجزئي والكلي، أو التخوف من التطورات الضريبية الحادثة في مجال التجارة الإلكترونية مما يعزز عدم الثقة بين المكفين ومصالح الضرائب.

¹ المادة 39 و41، القانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1441 الموافق 2019/12/11، يتضمن قانون

المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 81، المؤرخة في 2019/12/30.

² زين الدين قاسمي وعمر علون، المرجع السابق، ص 57.

- عدم قدرة الإدارة الضريبية على تطبيق الضرائب على التجارة الإلكترونية لنقص الكفاءات والاطارات المتخصصة في تقنية المعلومات وتطبيقات التجارة الإلكترونية، وضعف القدرات المادية والتكنولوجية لدى الإدارة الضريبية.

- معظم القوانين الضريبية الجزائرية لها احكام تشترط إثبات التعاملات كتابيا عن طريق الفواتير وهذا غير ممكن بالنسبة للتجارة الإلكترونية الخاصة بالسلع والخدمات الإلكترونية كالسلع المعنوية التي يتم بيعها وتسليمها إلكترونيا.

- صعوبة تحديد الهوية الإلكترونية، خاصة في هذا النوع من التعاملات وذلك يؤدي إلى التهرب الجبائي بعدم تسجيل هذه المعاملات في الدفاتر المحاسبية.

- تتم معظم المعاملات التجارية الإلكترونية في الجزائر بطرق غير رسمية خاصة تلك التي تتم عبر صفحات مواقع التواصل الاجتماعي دون امتلاك أصحابها لمواقع او منصات إلكترونية أو حتى المواقع التجارية التي تنشط لكن لم توطن اسم نطاقها تحت مسمى "COM.DZ". وبالتالي لن تستطيع الحصول على السجل التجاري.¹

الفرع الثالث: الحلول المقترحة لفرض ضرائب على معاملات التجارة الإلكترونية في الجزائر

وجد النظام الضريبي الجزائري تحديات عديدة بعد الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية محليا مثله مثل الأنظمة الضريبية لجلّ دول العالم التي توجهت لهذا النوع من المعاملات، ولحل هذه الاشكالات ظهرت العديد من الاقتراحات العملية على المستوى الدولي؛ أما بالنسبة للمشرع الجزائري جاء ببعض النصوص القانونية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية، دون التعرض للنظام الضريبي لهذه المعاملات ولم يقف وقف شمولية أمام آثار التجارة الإلكترونية واعتمد على تشريعات وحلول جزئية مثل: "المادة 10 من قانون المالية لسنة 2019 رقم 18-18" و "المادتين 39 و 41 من قانون المالية لسنة 2020 رقم 19-14"، إذا من الضروري مواكبة الاقتراحات الدولية كفرض الضريبة على الاستهلاك، الضريبة على المبيعات، ضريبة البيت، فرض رسم على التجهيزات الإلكترونية واقتراح اطار عام للضرائب في عالم المعاملات الإلكترونية.²

¹ زين الدين قاسمي وعمر علون، المرجع السابق، ص 57.

² المرجع نفسه، ص 58.

خلاصة الفصل

يعتبر موضوع فرض الضرائب على أعمال التجارة الإلكترونية من أهم المواضيع التي تواجهها الدول حاليا، نظرا للأهمية التي تنعكس على اقتصاديات هذه الدول، وكون الانظمة الضريبية تواجه تحديات أمام هذا التطور الهائل والسريع لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، مما يصعب تكييف السياسات الجبائية أمامه، وذلك لأن الدول النامية من بينها الجزائر تفتقر للبنية الاساسية للتحكم في مثل هذه التعاملات الرقمية، من قواعد واجراءات جبائية بداية من تحديد الوعاء الضريبي إلى غاية التحصيل الفعلي لها.

الفصل الثاني

المعاملة الجمركية على التجارة الإلكترونية



تعد الجمارك أهم إدارة في الدول، فهي المسؤولة عن تحصيل الإيرادات وحماية خزينة الدولة، وذلك بفرض ما يسمى بالرسوم الجمركية على الصادرات والواردات في التجارة العادية، ولكن مع دخول التجارة الإلكترونية التي أصبحت جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية فإنه أصبح من الصعب على الجمارك وخاصة أنه لم يتم عصرنة القطاع كلياً إيجاد كيفية فرض الضرائب أو الرسوم على التجارة الإلكترونية ما أدى إلى انخفاض في التحصيل الضريبي وبالتالي قد يشكل تدهور في الاقتصاد.

سنتناول في هذا الفصل المفهوم التقليدي والحديث للجمارك والاستراتيجية الحديثة للعمل الجمركي، وكذلك رقمنة القطاع الجمركي (المبحث الأول)، ثم الضرائب الجمركية والتجارة من خلال بيان الآثار المالية والاقتصادية ومبررات ودوافع الضرائب الجمركية على التجارة الإلكترونية وعلاقة الضرائب الجمركية بالنظم المالية والمحاسبية في (المبحث الثاني).

المبحث الاول: مدخل مفاهيمي للنظام الجمركي على معاملات التجارة الإلكترونية

تعد الجمارك أحد أهم الإدارات في الدولة، لذا تعمل الحكومة على مواكبة التكنولوجيا لمواجهة الكثير من التحديات والعوائق التي يمكن أن تتسبب في مشاكل اقتصادية، وذلك من خلال عصرنه العمل الجمركي الذي يعتبر من أهم الخدمات التي يمكن أن توفرها الدولة، حيث أنه يسهم بصفة كبيرة في تسهيل التجارة وخاصة الإلكترونية منها والتي بدورها ستؤدي إلى رفع الاقتصاد الوطني، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا المبحث حيث سنتناول مطلبين: مفاهيم عامة حول الجمارك والعمل الجمركي (المطلب الاول) والجمارك الرقمية (المطلب الثاني).

المطلب الاول: مفاهيم عامة حول الجمارك والعمل الجمركي

إن النشاط الجمركي في تطور مستمر، وهذا راجع إلى تطور التكنولوجيا حيث كانت الجمارك تركز على مفهوم تقليدي؛ وهو جمع الإيرادات فقط، أما الآن فقد طرأت تغييرات حديثة على النشاط الجمركي وأهدافه.

الفرع الاول: تعريف الجمارك

نتناول التعريف التقليدي للجمارك ثم التعريف الحديث.

أولاً: التعريف التقليدي للجمارك

هي الإدارة المكلفة بتطبيق القانون الجمركي وتُعدّ بوابة عبور السلع من وإلى الدولة، حيث تلعب دورًا هامًا في حماية الاقتصاد الوطني وضمان التزام التجار والمستثمرين بالقوانين واللوائح المُقررة.¹

الجمارك هي بوابات الدولة التي تُنظم حركة التجارة الخارجية، وتُحصّل الرسوم والضرائب على السلع المستوردة والصادرة، كما تُساهم في حماية الاقتصاد الوطني من مخاطر التجارة غير العادلة، وتُساعد على ضمان جودة السلع المستوردة، تمثل أيضا مصدر الإيرادات العامة للدولة بحيث تُساهم في تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، تُساعد الجمارك كذلك

¹ كريم بوعلاق، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الاداء الجمركي، مذكرة نيل شهادة ماستر في الادارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2021، ص 65.

تسهيل التجارة الدولية من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية وتقليل الوقت والتكلفة المطلوبين لتخليص السلع.

كما تعمل على مكافحة الجرائم الجمركية المختلفة، مثل التهريب والغش التجاري، من أجل ضمان سلامة وشفافية التجارة.¹

ثانياً: التعريف الحديث للجمارك

يمكن القول أنّ المفهوم الحديث لإدارة الجمارك يعتمد على مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك موظفي الجمارك، والتجار، والمستثمرين، والجمهور، في عملية صنع القرار، حيث يتم تحديد أهداف وغايات واضحة للجمارك، مع مراعاة المتطلبات المعاصرة مثل كفاءة الموارد، وحماية حقوق الدولة، وتقديم خدمات ممتازة للمواطنين، وتعزيز التجارة، ودعم التنمية المستدامة، كما تسعى إلى استخدام الموارد المتاحة بكفاءة، بما في ذلك الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية.

تُولي الإدارة الحديثة للجمارك اهتماماً كبيراً لحماية حقوق الدولة من خلال مكافحة التهريب والغش التجاري وجمع الرسوم الجمركية المستحقة، كما تسعى إلى تقديم خدمات سريعة وسهلة للمواطنين، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتعزيز الشفافية والمساءلة وتسهيل حركة السلع عبر الحدود، بما في ذلك تبسيط الإجراءات الجمركية وتقليل التأخيرات.

تلتزم الإدارة الحديثة للجمارك أيضاً بحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة من خلال مكافحة الإتجار غير المشروع بالحياة البرية والنباتات، ومنع دخول المواد الضارة بالصحة والبيئة.²

بالإضافة إلى هذه النقاط، تشمل مبادئ الإدارة الحديثة للجمارك أيضاً:

- استخدام التكنولوجيا: تعتمد الإدارة الحديثة على استخدام التكنولوجيا لتحسين كفاءة العمليات الجمركية مثل أنظمة إدارة المعلومات الجمركية والتصاريح الإلكترونية.

¹ كريم بوعلاق، المرجع السابق، ص 65.

² المرجع نفسه، ص 66.

- التعاون الدولي: تتعاون الإدارة الحديثة مع الجمارك في الدول الأخرى لمكافحة التهريب والغش التجاري وتبادل المعلومات والخبرات.

إن المفهوم الحديث لإدارة الجمارك يهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية حقوق الدولة وتعزيز التجارة وتقديم خدمات ممتازة للمواطنين، مع مراعاة متطلبات التنمية المستدامة.¹

الفرع الثاني: الاستراتيجية الحديثة للجمارك

في إطار التوجه الاقتصادي الجديد الذي تميز بإعادة هيكلة الأنظمة وتحديثها، عمدت الجمارك الجزائرية إلى اتخاذ خطوات حاسمة نحو التجديد، تمثل هذه الخطوات إرادة قوية من قبل الجمارك لتطوير قدراتها وتحسين كفاءتها في خدمة الاقتصاد الوطني، وتشمل هذه الخطوات ما يلي²:

- تطوير أنظمة الكمبيوتر بشكل شامل بإدخال تقنيات الجيل الثالث في تسيير النشاط الجمركي. سيساهم ذلك في إكمال العمليات الجمركية وزيادة سرعتها وكفاءتها ودقتها.

- إعادة ترتيب هيكلها المركزية والإقليمية، إذ يساعد ذلك على تحسين التنسيق بين مختلف وحدات الجمارك وتعزيز فعاليتها.

- إعادة الاعتبار لدورها كمشارك فعال في تنظيم التجارة الخارجية. ستلعب الجمارك دورًا أكثر فاعلية في ضمان التجارة العادلة وحماية الاقتصاد الوطني من الممارسات غير القانونية.

- تأكيد ملاءمة الدور الفعال للجمارك في مكافحة الغش التجاري والتهريب الجمركي بحيث ستعمل الجمارك على تعزيز قدراتها في هذا المجال من خلال استخدام أحدث التقنيات وتدريب موظفيها وذلك من خلال توفير أجهزة الكشف بالأشعة على الحواسيب الآلية التي تحتوي على قواعد بيانات ضخمة وأرشيف شامل لصور جميع الشحنات التي تم فحصها باستخدام هذه الأجهزة التي تلعب هذه دورًا هامًا في تكوين قواعد بيانات جمركية حديثة تدعم أنظمة إدارة المخاطر والتوجيه والانتقائية وغيرها من النظم الجمركية المتطورة.

¹ كريم بوعلاق، المرجع السابق، ص 66.

² محمود محمد أبو العلا، استخدام أجهزة الفحص بالأشعة في العمل الجمركي، الجزء 1، الطبعة 01، بدون دار نشر، مصر، 2013، ص 84.

تعتبر هذه الخطوات بمثابة خطوة هامة نحو تحقيق أهداف الجمارك الجزائرية في تعزيز التجارة الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: التعريف والرسوم الجمركية

تعتبر التعريف الجمركية أحد أساسيات الإدارة الجمركية إذ تختلف التعريف من دولة إلى أخرى، نتناول من خلال هذا الفرع التعريف الجمركية بتعريفها العام وكذا التعريف الجمركية الجزائرية، كما سنتطرق إلى تعريف الرسوم الجمركية وأنواعها المنصوص عليها في قانون الجمارك الجزائري¹.

أولاً: التعريف الجمركية:

هي الجداول أو البنود التفصيلية التي تشمل الترتيب السلعي للواردات والصادرات والضريبة الجمركية المحددة لكل بند من تلك البنود التي تشتمل عليها جداول التعريف الجمركية وهي تختلف من دولة إلى أخرى².

1- تعريف المشرع الجزائري للتعريف الجمركية

التعريف الجمركية الجزائرية هي مجموع الحقوق والرسوم الجمركية طبقاً للنظام التعريفي مهما كان نوعها وطبيعتها، تحرر وتعديل طبقاً للتنظيم والتشريع الوطنيين³، تستند التعريف الجمركية الجزائرية على جملة من القوانين، آخرها قانون 01-15 مؤرخ في أكتوبر 2001، يتضمن الموافقة على الأمر 01-02 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتضمن تأسيس تعريف جمركية جديدة⁴.

¹ القانون رقم 04-17 مؤرخ في 19 جمادى الأولى 1438 الموافق 2017/02/16، يعدل ويتم القانون 07-79 المؤرخ في 26 شعبان 1399 الموافق 1979/07/21 المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية العدد 11 مؤرخة في 2017/02/19.

² عبد القادر حليس، تطوير أداء القطاع الجمركي ودوره في تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجمركي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017، ص 7.

³ محمد الصادق جاب الله، الموجز في تقنيات الجمركة في التنظيم والتشريع الجزائريين، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص 168.

⁴ القانون 01-15 مؤرخ في أكتوبر 2001 يتضمن الموافقة على الامر 01-02 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتضمن تأسيس تعريف جمركية جديدة، الجريدة الرسمية، العدد 62، الصادر ب 24 أكتوبر 2001، ص 04.

والتعريف الجمركية أنشئت حسب الشروط التي أملتها الاتفاقية العالمية للمدونة التعريفية المصادق عليها ببروكسل، وهي مركبة من حوالي 6126 مجموعة للبضائع مصنفة في 21 باب في 97 فصل ويبقى الفصل 77 فارغا مخصص لأغراض أخرى وحوالي 1210 بند تعريفي.

ثانيا: الرسوم الجمركية

يتم فرض الرسوم الجمركية حسب التعريف الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك الجزائري.

1-تعريف الرسم الجمركي:

هي الرسوم المقررة في جدول التعريف الجمركية التي تخضع لها البضائع عند دخولها أو خروجها من المنطقة.¹

2-أنواع الرسوم الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك الجزائري:

الرسوم التي تطبقها الجمارك الجزائرية على الواردات² هي:

-**الرسم الجزافي:** المادة 235 من قانون الجمارك³: "عندما يتعلق الامر باستيرادات تخص عمليات مجردة من كل طابع تجاري، يجوز لإدارة الجمارك أن تحصل رسما جزافيا يغطي جميع الحقوق والرسوم المستحقة على البضائع بمناسبة استيرادها، وذلك عندما تتعلق هذه الاستيرادات ببضائع على شكل ارساليات صغيرة بين الأفراد أو مدرجة داخل أمتعة المسافرين".

-**الرسوم الداخلية:** وهي الرسوم التي جاءت بها المادة 236 من قانون الجمارك تحصل أثناء عمليات التخليص الجمركي.

-**الرسم على القيمة المضافة:** نصت عليه المادة 238 من قانون الجمارك والتي جاء فيها: "تكلف إدارة الجمارك بتحصيل الرسم على القيمة المضافة المستحق عند الاستيراد أو التصدير

¹ عبد القادر حليس، المرجع السابق، ص 12.

² المرجع نفسه، ص 13.

³ المادة 235، قانون رقم 17-04 مؤرخ في 19 جمادى الأولى 1438 الموافق 2017/02/16، السالف الذكر.

أو بالعمل على ضمان تحصيله ضمن الشروط المحددة بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال الرسم على القيمة المضافة¹.

تعتبر هذه أهم الرسوم المنصوص عليها في قانون الجمارك الجزائرية إلا أنه هناك رسوم أخرى تم نكرها في المادة 238 مكرر و238 مكرر 1.

المطلب الثاني: الجمارك الرقمية

في القرن الحالي ازداد التوجه نحو التكنولوجيات في كل المجالات وانتشر استخدام الإنترنت خاصة في مجال الخدمات الحكومية، وهذا ما جعل العمل الجمركي التقليدي يعاني من مشاكل عديدة أدت إلى ادخال بعض النشاطات الرقمية والحديثة على النشاط الجمركي.

الفرع الأول: مفهوم الجمارك الرقمية

لبيان مفهوم الجمارك الرقمية، نتناول تعريف الموقع الإلكتروني، ثم نعرف الخدمات الإلكترونية، وبعدها نتطرق إلى تعريف الإدارة الجمركية الإلكترونية.

أولاً: تعريف الموقع الإلكتروني

هي مجموعة من الصفحات والنصوص والصور ومقاطع الفيديو المترابطة وفق هيكل متماسك ومتفاعل يهدف إلى عرض ووصف المعلومات والبيانات عن جهة ما بحيث يكون الوصول إليه غير محدد بالزمان والمكان وله عنوان فريد يميزه عن بقية المواقع على شبكة الإنترنت، كما تتعدى تعريفات المواقع وفق الخلفيات المعرفية والتقنية من مطوري الشبكات المبرمجين يركزون على الوصف التقني للموقع مثل طبيعة اللغة البرمجية المستخدمة في كتابة الوثائق والبروتوكولات التي تنظم التواصل، بينما يركز مستخدمي الويب على تعريف الموقع باستخدام محرك البحث جوجل، يعرف الموقع بأنه مجموعة من ملفات الويب المرتبطة فيما بينهما والمنظمة لملف افتتاحي يسمى الصفحة الرئيسية التي يمكن الولوج من خلالها إلى بقية الوثائق المنظمة في الموقع عبر كتابة اسم الموقع على المتصفح.²

¹ المادة 238، القانون رقم 17-04 مؤرخ في 19 جمادى الأولى 1438 الموافق 2017/02/16، السالف الذكر.

² بلال خلف السكارنة، دراسات إدارية معاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 320.

ثانيا: تعريف الخدمات الالكترونية

وتعني تسهيل الخدمات الحكومية للمواطن بطريقة إلكترونية وذلك باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة سواء بين الدولة والمواطن أو بين المؤسسات الدولية فيما بينها وذلك للتطوير والانتقال من التقليدي إلى الحديث.¹

ثالثا: تعريف الإدارة الجمركية الالكترونية

هي نشاط إلكتروني يسهم في فعالية وكفاءة العمل الجمركي، كذلك تسبق الأنظمة الجمركية النظم الآلية للتخليص الجمركي، التبادل الإلكتروني للمعلومات، ومواقع توثيق المعلومات لتعزيز الشفافية.

تعتبر رقمنة الإدارة الجمركية تطبيقا لتكنولوجيا الاعلام والاتصال لتحقيق غاية الإدارة الجمركية، وتدعم عملية جمركة البضائع كلها انطلاقا من تلقي الطلبات وقبول سلع الاستيراد، التصدير، العبور وسداد الرسوم والضرائب المستحقة إلى غاية الانتهاء من الرقابة الجمركية للبضائع.²

الفرع الثاني: فوائد الإدارة الجمركية الرقمية

تكمن فائدة أي حوسبة آلية في أهمية النتائج التي تسعى إلى تحقيقها حيث تتجلى أهمية رقمنة هذا النظام في تحسين الاقتصاد الوطني وذلك من خلال³:

- تعزيز بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري: من خلال تسهيل وتخفيض حركة التجارة حيث تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية تشجيع الاستثمار المحلي كذلك خلق فرص عمل جديدة مثل النقل والتخزين والخدمات اللوجستية.

¹ كريم بوعلام، المرجع السابق، ص 88.

² عبد القادر حليس، المرجع السابق، ص 160.

³ كريم بوعلام، المرجع السابق، ص 89.

- زيادة الإيرادات الحكومية: من خلال فرض رسوم جمركية أكثر دقة وكفاءة ومكافحة التهرب الجمركي، تبسيط وتسريع إجراءات التخليص الجمركي وميكنة الإجراءات الجمركية مما يوفر الوقت والجهد على المستوردين والمصدرين، ويقلل من البيروقراطية.

- تسريع عملية الإفراج عن البضائع: مما يقلل من تكاليف التخزين والتأخير، وتحسين كفاءة عمليات التفتيش من خلال استخدام تقنيات متقدمة مثل التصوير بالأشعة السينية، مما يقلل من الحاجة إلى التفتيش اليدوي.

- تحسين جودة الخدمات الجمركية: رفع مستوى التعامل مع كافة المتعاملين: من خلال تقديم خدمات سريعة ودقيقة وفعالة وضمان المساواة والعدالة في التعامل مع جميع المستوردين والمصدرين (بغض النظر عن حجم أعمالهم أو نوع السلع التي يتم استيرادها أو تصديرها).

- تعزيز الشفافية: بتوثيق جميع إجراءات التخليص الجمركي إلكترونياً وتوفير قاعدة بيانات متكاملة بجمع البيانات الجمركية إلكترونياً مما يسمح بتحليلها واستخدامها لاتخاذ قرارات أفضل بشأن السياسة الاقتصادية والتجارية وتوفير معلومات إحصائية دقيقة لكافة الجهات ذات العلاقة.¹

أولاً: تعريف السداد الإلكتروني

يعني مصطلح السداد الإلكتروني للضرائب الجمركية استخدام أساليب الدفع الإلكتروني مثل بطاقات الائتمان أو الخصم الفوري من الرصيد، وتحويل المبالغ بشكل إلكتروني أو الدفع عبر شبكة الانترنت لتسوية الضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص السلع المصرح بها لأغراض الاستيراد أو التصدير.²

ثانياً: مزايا الخدمة الجمركية الإلكترونية

تتيح الخدمة الجمركية الإلكترونية العديد من المزايا والايجابيات التي نذكر منها³:

¹ كريم بوعلاق، المرجع السابق، ص 89.

² محسن عديسة وأحمد علوان، عصرنة الإدارة الجمركية ودورها في التجارة الخارجية - دراسة حالة - الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، بدون سنة مناقشة، ص 98.

³ المرجع نفسه، ص 98.

- سداد جميع المستحقات الحكومية من المكان المتواجد فيه دون الحاجة الى الذهاب الى الفروع البنكية.

- إمكانية الخدمة على مدار الاسبوع ودون التقيد بالوقت.

- دفع الضرائب المستحقة وإمكانية الاستعلام عن الرسوم إلكترونياً.

- إمكانية متابعة عملية الدفع وضمانها واستخراج التقارير.

- ضمان الأمن من خلال توفير نظام تشفير عالي يضمن الخصوصية للشخص بحيث يمكن التأكد من الدفع عن طريق الشخص المفوض من الشركة فقط.

الفرع الثالث: الاعتماد على تكنولوجيا الاعلام والاتصال في العمل الجمركي

تعتمد الجمارك في عملها على تكنولوجيا الاعلام والاتصال، من بينها: الحوسبة الجمركية.

أولاً: تعريف الحوسبة الجمركية

تعرف الحوسبة الجمركية بأنها استخدام التكنولوجيات الحديثة والحواسيب في مجال التخليص الجمركي وإدارة العمليات المتعلقة بالتصدير والاستيراد عبر الحدود. يهدف هذا التفاعل بين التكنولوجيا والعمليات الجمركية إلى تحسين فعالية تدفق البضائع عبر الحدود، مما يساعد في تسريع عمليات التخليص الجمركي وتقليل التكاليف والتأخير.

تعتمد الحوسبة الجمركية على مجموعة من التقنيات والانظمة، مثل نظم معلومات الجمارك (System Information Customs) وتقنيات الاتصالات اللاسلكية وغيرها. يمكن للحوسبة الجمركية تسهيل تبادل المعلومات بين الجهات الحكومية مثل الجمارك، والمستوردين، والناقلين.¹

¹ ايمان سعودي، الحوسبة الجمركية، تجارة دولية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2024، ص 2.

تساهم الحوسبة الجمركية في تحسين دقة البيانات، وبالتالي تقليل الأخطاء البشرية في عمليات التخليص الجمركي. كما تسهم في تعزيز التعاون الدولي وتسهيل التجارة الدولية من خلال إنشاء بيئة رقمية تفاعلية وفعالة في مجال التخليص الجمركي.¹

ثانياً: آليات الحوسبة في نظام أسيكودا العالمي

نعرف نظم أسيكودا العالمي، ثم نتطرق الى مميزاته.

أ-تعريف نظام أسيكودا:

يُمثل نظام الأسيكودا ASYCUDA² نقلة حديثة في عالم إدارة الجمارك، فهو نظام حاسوبي متكامل يشمل جميع جوانب العمليات الجمركية، بدءاً من (المانفستو) مروراً بإجراءات التخليص الجمركي والمراجعة المالية، وصولاً إلى إجراءات الترانزيت.

يفيد نظام أسيكودا في تبسيط عمليات الحصول على البيانات الخاصة بالتجارة الدولية وضمان توفيرها بالصورة التي تفيد عمليات التحليلات الاقتصادية، إذن فإن نظام أسيكودا هو مجموعة من البرامج تعمل على الربط بين مختلف أجزاء الجمارك من عملاء وإدارة وأجهزة.³

ب-مميزات نظام اسيكودا:

يتمتع هذا النظام بمرونته، حيث يسهل إدخال التعديلات عليه بما يتوافق مع خصائص أنظمة الجمارك في كل دولة من حيث: الأساليب، التشريعات والتنظيمات الخاصة بها، كذلك يسمح بإمكانية عالية في تحقيق نظام تبادل البيانات الكترونياً EDI⁴ بين أطراف التخليص الجمركي وهم المصدرين والمستوردين أو وكلائهم والسلطات الجمركية،⁵ وذلك باستخدام قواعد EDIFACT.

¹ ايمان سعودي، المرجع السابق، ص 2.

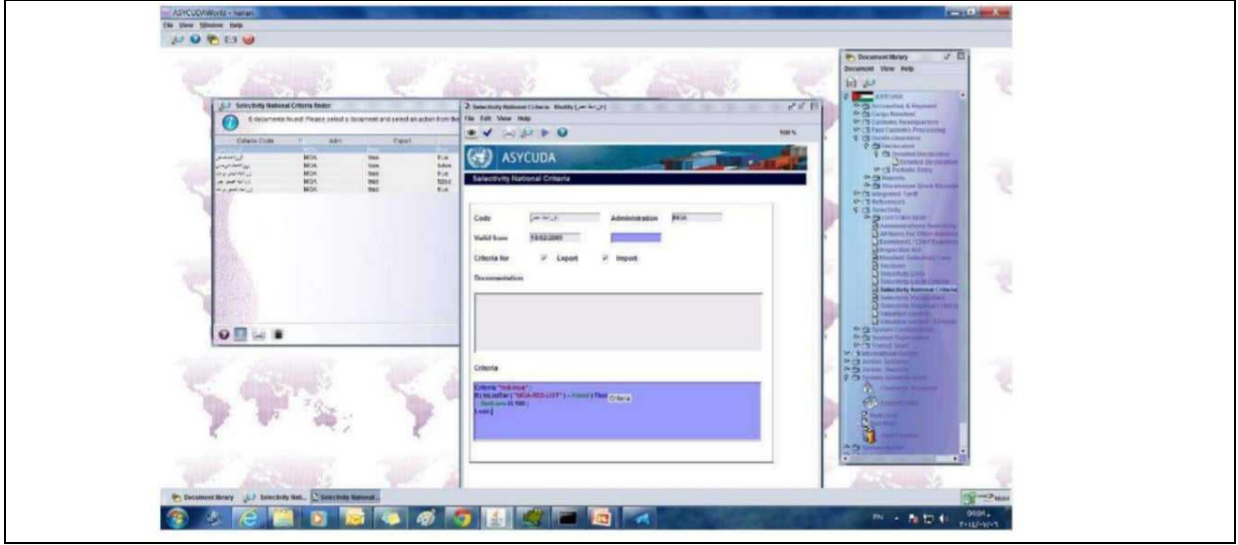
² ASYCUDA : Automated System for Customs Data

³ فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الادارية، تطوير الاداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أمثلة عربية مختارة، الجزء 1، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2006، ص 249.

⁴ EDI : ELECTRONIQUE DATA INTERCHANGE

⁵ فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الادارية، المرجع نفسه، ص 250.

الشكل 04: النافذة الرئيسية لبرنامج أسيكودا العالمي



المصدر: ايمان سعودي، الحوسبة الجمركية، تجارة دولية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2024، ص 9.

ثالثا: آليات الحوسبة في نظام SIGAD المعتمد في الجزائر

نظام SIGAD¹ هو عبارة عن نظام آلي يتم من خلاله معالجة ملف الجمركة، بغرض تسريع العملية وإضفاء طابع الشفافية في المعاملات والتوجه نحو عمليات الجمركة عن بعد دون عبء التنقل إلى الإدارة الجمركية، تم إطلاقه في سنة 1991 ومن أجل ترقية الخدمة الجمركية تعمل الإدارة الجمركية الجزائرية في كل مرة على توسيع وربط هذا النظام بكل الإدارات الجمركية.²

تتمثل أهدافه في³:

- تسريع الاجراءات الجمركية للملفات عن طريق تبسيط واختصار المعالجة الجمركية،
- ترشيد عمليات الرقابة لزيادة مستوى الشفافية في المعاملات التجارية.

¹ SIGAD : Système d'Information et de Gestion Automatisée des Douanes

² ايمان سعودي، المرجع السابق، ص 12.

³ المرجع نفسه، ص 12.

- التطبيق الدقيق للقوانين الجمركية

- الدقة في الاحصائيات التجارية المقدمة.

إلا أن الجزائر تعمل في الوقت الحالي على الانتقال من نظام SIGAD إلى نظام ALCES¹ تدريجيا وسيتم اعتماده في كافة المكاتب والمرافق الجمركية في كل ربوع الوطن برا وبحرا وجوا.²

الشكل 05: النافذة الرئيسية لبرنامج ALCES



المصدر: ايمان سعودي، الحوسبة الجمركية، تجارة دولية، سنة ثانية ماستر، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2024، ص 13.

¹ ALCES : Algerian Customs Electronic System

² ايمان سعودي، المرجع السابق، ص 13.

المبحث الثاني: آليات جباية الرسوم الجمركية على أعمال التجارة الإلكترونية

تعد التجارة الإلكترونية إحدى ركائز النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إذ تتميز بسهولة إبرام الصفقات وتنفيذ العقود المتعلقة بشراء سلع أو توصيل لخدمة عبر الوسائط الإلكترونية، إلا أنها تطرح إشكالية تحديد وفرض الرسوم على الدخل الناتج عن هذه النوعية من الصفقات، كونها تمارس على نطاق دولي؛ فالصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية الخارجية إما تكون في صورة صادرات أو واردات.

سنتناول في هذا المبحث علاقة الضرائب الجمركية بالتجارة الإلكترونية (المطلب الأول) كما سنتطرق إلى مدى إمكانية فرض الضريبة الجمركية على صفقات التجارة الإلكترونية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: علاقة الضرائب الجمركية بالتجارة الإلكترونية

أخذت التجارة الإلكترونية دوراً هاماً في حركة الاقتصاد الوطني والعالمي نتيجة عولمة القطاع الاقتصادي، حيث أصبحت تدخل في يومياتنا ويمكن لأي شخص أن يمارسها عبر الإنترنت عكس التجارة العادية التي لا يمكن أن يمارسها أي شخص إلا أن توسعها بهذا الشكل قد يؤدي إلى انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب الجمركية وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة.¹ سنتناول في هذا المطلب الآثار الاقتصادية والمالية على الضرائب الجمركية ومبررات فرض هذا النوع من الضرائب، ثم نتعرض إلى مبدأ عمومية الضريبة الجمركية ثم إلى عوائق تحصيلها بالنسبة لمداخل التجارة الإلكترونية.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية والمالية على الضرائب الجمركية

يمكن تصنيف الضرائب الجمركية على أنها أهم الأدوات التي تستخدمها معظم الدول عند اتباع سياسة الحماية التجارية، وتعد الضرائب الجمركية من أهم أنواع الضرائب غير المباشرة ويعود سبب ذلك إلى عائد حصيلتها من الإيرادات الضريبية وتوسع حجم التبادل التجاري الدولي.

¹ حيدر مجيد عبود الفتلاوي، معوقات فرض الضرائب الجمركية على نشاط التجارة الإلكترونية، الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 5، العدد 29، جامعة الكوفة، بدون سنة إصدار، ص 10.

إن الضرائب الجمركية نوعاً وحصيلة تعكس الأوضاع والحالة الاقتصادية المختلفة للدول ونشير هنا إلى إن الضرائب الجمركية تسهم بنسبة عالية في تحصيل الإيرادات الضريبية خاصة في الدول النامية بسبب ارتفاع نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الدخل الوطني لها كما تمتاز هذه الدول بارتفاع نسبة استهلاك الأفراد للسلع الغذائية والكمالية المستوردة.¹

الفرع الثاني: مبررات فرض الضرائب الجمركية

كما هو متعارف عليه فإن الضرائب الجمركية تفرض على حركة السلع سواء الصادرة أو الواردة من البلد وهناك بعض الحجج وضعها أهل الاقتصاد لتبرير ضرورة فرض الضرائب الجمركية سنذكر منها أهم حجتين²:

أولاً: حجة حماية الصناعات الناشئة: **The Argument Industry Infant**

فعندما تبدأ الصناعات الناشئة في إنتاج سلعة معينة فإنها تكون في بداية الأمر ذات تكاليف مرتفعة ويعود سبب ذلك لحجم الإنتاج الصغير، من جانب آخر تعاني من جودتها المنخفضة وبالتالي صعوبة منافستها للسلع الأجنبية المماثلة في السوق المحلية لانخفاض أداء ومهارة العمال المحليين وانخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم في الإنتاج وكل هذه الأمور تدفع الدول إلى استخدام سياسة الحماية وفرض الضرائب الجمركية على السلع الأجنبية المستوردة المماثلة لغرض دعم الصناعات المحلية وتمكينها من الوقوف أمام السلع الأجنبية.

ثانياً: حجة تحسين الميزان التجاري

يدعي أصحاب هذه الحجة أن فرض الضريبة الجمركية على الواردات بشكل خاص وبقاء الصادرات على حالها، فإن المتوقع من هذه السياسة هو تحسين وضع الميزان التجاري إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات المنخفضة بالضرائب الجمركية وبالتالي حدوث فائض في الميزان التجاري وهذا أفضل من حدوث العكس لأن ذلك سيؤدي إلى عجز في الميزان التجاري و بهذا فإن أنصار الضرائب يطالبون بالضريبة الجمركية المثالية **Tariff Optimum** والتي تقوم على أساس أن فرض الضرائب على السلع المستوردة سيحسن من

¹ حيدر مجيد عبود الفتلاوي، المرجع السابق، ص 10.

² المرجع نفسه، ص 11.

معدل التبادل التجاري Trade of Term للدولة المستوردة لكل وحدة من صادراتها، وبالتالي سيكون أرباحها تفوق خسارتها الناتجة من سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لها.

الفرع الثالث: مبدأ عمومية الضريبة الجمركية

يقصد بعمومية الضريبة الجمركية شمول كافة السلع التي تعبر حدود الدولة بالضريبة وفقاً لما يشرعه المشرع الضريبي، إلا أنه هناك استثناءات أهمها¹:

أولاً: نظام التجارة العابرة Transit

هو نظام تجارة السلع التي تمر بالدولة بغرض الوصول إلى دولة أخرى، والهدف من هذا الإعفاء باعتبارها ليست معدة لمنافسة السلع المحلية، إذ أنها تمر العبور لدولة أخرى أيضاً ً تكون ذات مردود مالي للدولة التي تدخلها خاصة ما يتعلق بخدمات التأمين والشحن والنقل وتوفير فرص العمل للأفراد.

ثانياً: نظام رد الضريبة Drawback

يعتمد هذا النظام خاصة في الدول التي تعمل على تشجيع الصناعات المحلية وحركة التصنيع وتشغيل العمال، يقوم هذا النظام على فرض الضرائب الجمركية على السلع والموارد الأولية التي يتم إنتاجها وتصديرها للخارج وبعد ذلك يستوردها المنتجون وتدخل كمادة أولية في صناعة أخرى وتسترجع تلك الضرائب التي أخذت من المنتجين أول مرة.

الفرع الرابع: عوائق الحصيلة الجمركية للتجارة الإلكترونية

ظهر خلل في العلاقة بين هيكل النظام الجمركي والتجارة الإلكترونية، وهذا ما يؤثر سلباً على كفاءة الأداء الجمركي وفي هذا الصدد، فإنه يمكن الوقوف على ثلاث فجوات رئيسية في العلاقة بين كل من مفردات الهيكل الجمركي وتكنولوجيا المعلومات² وهي:

أولاً: الفجوة التشريعية

¹ حيدر مجيد عبود الفتلاوي، المرجع السابق، ص 12

² مي الزهراني، التجارة الإلكترونية وأثرها على الحصيلة الجمركية لواردات جمهورية مصر العربية ودول أخرى، بحث مقدم لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد، كلية إدارة الاعمال، قسم الاقتصاد، جامعة مصر العربية، ص 18.

يواجه التشريع الجمركي (وهو مجموعة اللوائح والقوانين والتشريعات الصادرة من الجهات المتخصصة، والخاصة بفرض الرسوم الجمركية وتنظيم أساليب تحصيلها) الذي تمت صياغته وفقاً لطبيعة التعاملات التجارية التقليدية، خلافاً في معالجة المعاملات التجارية الإلكترونية، وبعبارة أخرى، فإن هناك فجوة تشريعية، وعلى الرغم من قيام بعض الدول بالإعلان عن برنامجها القومي للتجارة الإلكترونية، إلا أن ذلك لم يتواءم مع إعلان عن بدء الإصلاحات التشريعية السائدة، وإجراء التعديلات الضرورية أو صياغة تشريعات جديدة تتوافق مع طبيعة التعاملات التجارية الإلكترونية.

ثانياً: الفجوة الإدارية

تعمل الإدارة الجمركية على تنفيذ القوانين والتشريعات وحماية حقوق كل من الدولة والمجتمع الجمركي (المستوردين). وبذلك تصبح ملزمة باستخدام التكنولوجيا اللازمة لضمان أعلى مستوى من كفاءة النظام الجمركي، ولكن الإدارة الجمركية لازالت تعاني خلافاً في أداء مهامها، من فحص وتحصيل للرسوم الجمركية، فلم تشهد الإدارة الجمركية تطوراً في أساليب ونظم العمل المستخدمة للقيام بمهامها، وهذا ما يسمى بالفجوة الإدارية.

ثالثاً: الفجوة المفاهيمية

يعاني المجتمع الجمركي (وهو المجتمع الخاضع للتشريع الجمركي، سواء كان أفراد أو كيانات طبيعية أو اعتبارية) من وجود فجوة مفاهيمية، فعلى الرغم من تطور حجم المعاملات التجارية الإلكترونية، إلا أنه لا يزال هناك خلافاً في فهم المفاهيم والمفردات الخاصة بها، وما يترتب على تلك التعاملات من اعتبارات قانونية، ولعل أوضح مثال على الفجوة تحديد طبيعة بعض المنتجات مثل الصور والتسجيلات الصوتية.

فقد يقوم الممول بتحميل هذه المنتجات من خلال شبكة الإنترنت، وتصبح في هذه الحالة منتجات رقمية، وقد يقوم بطباعتها وبذلك تصبح منتجاً مادياً¹.

¹ مي الزهراني، المرجع السابق، ص 21.

فحسب رأينا تعتبر هذه الفجوات أحد أهم العوائق أمام النظام الجمركي الحديث حيث تفرض كماً من التحديات في مواجهة التجارة الإلكترونية لأنها تؤثر على الواردات الجمركية للدولة من جهة، وزيادة حجم المعاملات الإلكترونية من جهة أخرى.

المطلب الثاني: مدى إمكانية فرض ضريبة جمركية على صفقات التجارة الإلكترونية

تمثل الضريبة الجمركية تحدياً حقيقياً لتنمية التجارة الإلكترونية، فلا يوجد لشبكة الإنترنت تقسيم جغرافي محدود وواضح لانتقال البضائع مثل ما هو موجود في التجارة الدولية الحالية، وفي حين أنه قد يكون من الممكن تحديد الضريبة الجمركية للبضائع المطلوبة من خلال شبكة الإنترنت والتي يمكن نقلها بواسطة البحر أو الجو، إلا أنه ستكون هناك صعوبة حقيقية لتحديد هذه الضريبة والتحكم فيها إذا كانت البضائع يتم نقلها إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت مما يحتاج إلى رقابة وإجراءات دقيقة لمتابعة هذه الصفقات.¹

الفرع الأول: الآراء الفقهية اتجاه الضريبة الجمركية على صفقات التجارة الإلكترونية

هناك رأي عالمي يدعو إلى عدم فرض الضريبة الجمركية (أي بمعدل صفر) على كافة معاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود والتي تتخذ شكلاً رقمياً، بالتالي اعتبار الإنترنت منطقة تجارة حرة؛ إذ تعفى كافة المنتجات الرقمية التي يتم التعامل بها إلكترونياً من كافة الرسوم والضرائب الجمركية، من الحجج التي اعتمدها هذا الاتجاه²:

- لم يتم إلى الآن التفرقة بين المعاملات الرقمية البسيطة كالبريد الإلكتروني وبين المعاملات الرقمية المركبة ذات الطبيعة التجارية كالبرامج الجاهزة.

- لم يتم إلى حد الآن حسم الخلاف المتعلق بتصنيف المنتجات الرقمية التي يتم نقلها إلكترونياً في بنود التعريفات الجمركية وما إذا كانت مصنفة على أساس أنها خدمات أم سلع أو منتجات هجينة تقتضي معاملة جمركية خاصة.

¹ وصاف سعيدي وسملالي يحضية، نحو تصور واضح للمعالجة الضريبية للتجارة الإلكترونية، جامعة ورقلة، الجزائر، مقال منشور على الموقع <https://dspace.univ-ouargla.dz/jsui/bitstream/123456789/3811/1/Ouassaf.pdf>، تم

الاطلاع عليه في 2024/04/01، 12:00.

² محمد سامي يونس، المرجع السابق، ص 369.

- لم تقم أي دولة بمعاملة صفقات التجارة الإلكترونية على أنها واردات لأغراض فرض الضريبة الجمركية عليها، ومن ثم فإن كافة المنتجات الرقمية التي يتم نقلها إلكترونياً تتمتع حالياً بالإعفاء الجمركي.

- لا يزال حجم التجارة الإلكترونية عبر الحدود والذي من شأنه التأثير سلباً على السلع الخاضعة للضريبة الجمركية محدوداً للغاية، بالتالي فإن أثره على انخفاض الحصيلة الضريبية ضئيل جداً إذ لم تتعدى الخسارة الناجمة عن إعفاء التجارة الإلكترونية من الضريبة الجمركية 0,04% من إجمالي الإيرادات الضريبية، وبما يعادل 0,01% من إجمالي الإيرادات الضريبية في مختلف دول العالم وذلك وفقاً لحجم التجارة الإلكترونية.¹

في عام 2006 أخذت منظمة التجارة العالمية WTO برأي هذا الاتجاه ودعت الدول الأعضاء إلى تبنيه في تشريعاتها الجمركية في المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في ستايل عام 1998، مما أدى ذلك إلى موافقة جل المؤتمرين على التأجيل المؤقت لفرض الضرائب الجمركية على التجارة الإلكترونية التي محلها المنتجات الرقمية التي يتم نقلها إلكترونياً، وذلك يمثل اعترافاً عالمياً بأن التطور السريع للإنترنت لا سيما في زيادة تدفق المعلومات المرسلة بالنظام الرقمي مما يطمس الفارق التقليدي بين السلع والخدمات، هذا الفارق له أهميته الكبرى في ظل قواعد تحرير التجارة العالمية في ظل منظومة الضرائب المحلية للدول الأعضاء وهكذا تم إعفاء المنتجات الرقمية من الضريبة الجمركية.²

أما الوعاء المادي الذي تحفظ فيه المنتجات الرقمية كالأقراص المدمجة وذلك بغض الطرف عن مضمونها أو محتوياتها وما إذا كانت سلعة أم خدمة؛ أو السلع والخدمات التي يتم التعاقد عليها إلكترونياً ويجري تسلمها بالطرق التقليدية فإنها تخضع للضريبة الجمركية كأى منتج مادي يتاجر به بالطرق التقليدية، بالتالي ظاهرة إعفاء المنتجات الرقمية التي يتم الإتجار بها بالطرق الإلكترونية من الضريبة الجمركية يتعارض ومبدأ الحياد الضريبي الذي يقتضي عدم التمييز بين المعاملة الضريبية على أساس طريقة بيع أو تسليم المنتج ذلك لما لها من أثر في جعل التجارة الإلكترونية في مركز تنافسي أقوى من التجارة التقليدية في ذات

¹ محمد سامي يونس، المرجع السابق، ص 369.

² المرجع نفسه، ص 370.

المنتجات، بالتالي إعفاؤها من الضريبة الجمركية ينعكس في انخفاض تكلفتها ومن ثم في الثمن الذي تباع به في السوق الاستهلاكية فضلا عن الخسائر الضريبية الناجمة عن تزايد حجم التجارة الإلكترونية وإمكانية تسليم المنتجات الرقمية بالطرق الإلكترونية في الوقت الذي تعاني فيه معظم دول العالم من نقص في الإيرادات الضريبية بشكل عام.¹

تجدر الإشارة إلى أن إعفاء التجارة الإلكترونية من الضرائب الجمركية قد تنتج عنه آثار ايجابية وأخرى سلبية، الأثر الإيجابي يتمثل في خلق التجارة، إذ يؤدي التعامل في المنتجات عبر الإنترنت وتداولها إلكترونيا إلى إيجاد تنوع ثري في الترتيبات التجارية التفضيلية، أما الأثر السلبي تمثل في تحول التجارة، إذ يؤدي إعفاء التجارة الإلكترونية من الضرائب الجمركية إلى التأثير على خيارات المستهلك بالتالي يتجه إلى تفضيل المنتجات التي يتم تداولها إلكترونيا على ما عداها وقد تكون ذات كفاءة وجودة منخفضة من نظيرتها التي يتجر بها بالطرق التقليدية.²

الفرع الثاني: علاقة الضرائب الجمركية للصفقات الإلكترونية بالنظم المالية والمحاسبية

فيما يتعلق بالنظم المالية للدولة فإن أحد الاتجاهات الفقهية تذهب إلى أن تولي السلطات المالية للمورد المسؤولية التنظيمية أي صفقة الكترونية شرط أن تتعاون الحكومات لضمان تقديم كافة المعلومات الضرورية لتلك الدولة، وهناك وجهة نظر أخرى ترى أنه قيام مقدمي خدمات الانترنت بتحمل المسؤولية لتقديم المعلومات الخاصة بصفقات التجارة الالكترونية الخارجية والتي تتم عبر شبكاتهم، وتثير هذه الاتجاهات المتغايرة سؤالا هاما عن مدى امكانية قبول الحكومات بأن يسمح لبعضهم البعض بتنظيم صفقات إلكترونية خارجية ، فمن المحتمل أن يختلف الموقف وفقا لطبيعة النظم المالية المستعملة ، إذا كانت الحكومات لا تتوفر لديها الرغبة في استقبال نظم مالية ومحاسبية أجنبية، فالسؤال الذي يطرح نفسه كيف يمكن ضمان الاشراف والمراقبة للصفقات الالكترونية الطبيعية الخارجية؟ إن فكرة تحمل مقدمي خدمات الانترنت مسؤولية تقديم المعلومات تعد أحد الاقتراحات الجيدة، بالإضافة الى تطوير التشريعات الضريبية للدول لصياغة نموذج ضريبي يمكنها من تحديد

¹ محمد سامي يونس، المرجع السابق، ص 372.

² علي عزوز، المرجع السابق، ص 77.

سيادتها على الدخل المحقق من الصفقات و لا يتم التقيد بالتعريف المعمول به حاليا للوحدة التنظيمية الدائمة أو اشتراط الوجود المادي أو ضرورة توفر مبدأ اقليمية الضريبة كأساس لفرض الضريبة على المعاملات الدولية لهذا تم اقتراح انشاء شبكة موحدة لأجهزة الحاسب الآلي على مستوى الإدارة العامة للضرائب بشبكة الانترنت و التنسيق الكامل بين فروع هذه الادارة وذلك بغرض تبادل المعلومات فيما بينها، بالنسبة للصفقات التي تتم خلال التجارة الإلكترونية الخارجية.¹

تبريرا لفرض رسوم جمركية على مداخل التجارة الإلكترونية بالجزائر، فقد وضع مدير التحصيل والجباية بالمديرية العامة للجمارك "توفيق ساسي" بأن الهدف من الرسوم الجديدة هو تحقيق العدالة الضريبية بين الجميع، وذلك بسبب وجود عمليات غش كبيرة تتم باسم المواطنين للتهرب من دفع الرسوم الجمركية، مؤكدا أن القوانين الجديدة جاءت لتنظيم التجارة الإلكترونية. وأن فرض رسوم على السلع التكنولوجية سببه إخضاعها للحق الإضافي المؤقت، مشيرا إلى أن قائمة الحق الإضافي المؤقت متغيرة وليست ثابتة، كما أكد أنه من الممكن صدور إصلاحات جديدة تتدرج ضمن تحقيق العدالة الضريبية، ولا توجد أي معالجة تفضيلية للسلع على مستوى الجمارك.²

وفي 11 فيفري 2022 أثار تطبيق الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية جدلا واسعا في الجزائر، مما جعل المديرية العامة للجمارك تصرح بأن الرسوم الجمركية الجديدة على السلع المستوردة بالطرود البريدية، لا تخص التجار والمستوردين أصحاب الجملة فقط، بل حتى الأشخاص الذين يمارسون التجارة الإلكترونية بدون سجلات تجارية، كما أكد سامي توفيق مدير الجباية بالمديرية العامة للجمارك في تصريح للشروق نيوز ، أن مصالح الجمارك لاحظت أن هناك عمليات غش كبيرة يقوم بها التجار والأشخاص الذين لا يملكون سجلا تجاريا حيث يتم استيراد الكثير من الطرود بأسماء مواطنين دون دفع الرسوم الجمركية.

¹ سامية احمد سمل، تهاني ابو القاسم، تحديات التحاسب الضريبي وأثرها على التجارة الإلكترونية، الباحث الاقتصادي، مجلد 9، العدد 2، السعودية، 2021، ص 21.

² الشروق أونلاين (2022/02/13)، الرسوم على التجارة الإلكترونية توضيح جديد من إدارة الجمارك، مقال منشور على الموقع <https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-> تم الاطلاع عليه في 2024/04/22، 15:39.

وتضمنت ارسالية الجمارك للموانئ والمطارات جداول، الأول يحمل اسم البضاعة، والثاني يشير إلى رقم التعريف الجمركي للبضاعة المستوردة، والثالثة توضح المعدل الجامع للحقوق والرسوم الجمركية للسلع المستوردة ويشير الجدول إلى أن الهواتف النقالة والمحمولة تخضع لرسوم وحقوق جامعة تقدر بـ 133,05 بالمائة، وهي نفس النسبة المطلقة على أجهزة الألواح الإلكترونية "Tablette"، في حين ستخضع بطاريات الهواتف النقالة إلى رسوم في حدود 60.22 بالمائة، أما لوحة المفاتيح الخاصة بالحواسيب والفأرة ستكون الرسوم الخاصة بها 2987 بالمائة، في حين أن وحدة الذاكرة ستكون الرسوم الخاضعة لها في مستوى 6022 بالمائة، وشاشة الأجهزة الآلية 2987 بالمائة، والأقراص الصلبة بـ 6022 بالمائة، أما أجهزة التلفاز ستكون الرسوم الخاصة بها مقدرة بـ 13305 بالمائة.¹

¹ الشروق أونلاين (2022/02/13)، الرسوم على التجارة الإلكترونية توضيح جديد من إدارة الجمارك، مقال منشور على الموقع <https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-> تم الاطلاع عليه في 2024/04/22، 15:39.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل حاولنا تبيان الفرق بين الجمارك التقليدية والجمارك الحديثة، كذلك الاستراتيجية الحديثة المعتمدة من قبل إدارة الجمارك من خلال مواكبة التكنولوجيا خاصة في مجال التجارة الالكترونية والتي تعتبر مجالا جديدا في الاقتصاد من خلال ايجاد طريقة في كيفية فرض الرسوم الجمركية على هذه التجارة، لأنها تختلف اختلافا كبيرا عن التجارة العادية، خاصة وأنها لقت رواجاً كبيراً من قبل المواطنين وذلك لتحسين الاقتصاد الوطني من خلال تحصيل الإيرادات.

كما تعرضنا لآليات جباية الرسوم الجمركية على أعمال التجارة الإلكترونية الخارجية، تطرقنا لعلاقة الضرائب الجمركية بالتجارة بصفة عامة، ثم تحديد عوائق فرض هذه الرسوم على مداخل التجارة الإلكترونية، وذلك من خلال تحديد الفجوات الرئيسية بين هيكل النظام الجمركي وتكنولوجيا المعلومات، كما تم مناقشة مدى إمكانية فرض هذه الرسوم على صفقات التجارة الإلكترونية الخارجية بعرض مختلف الآراء وكذا تبرير رأي المشرع الجزائري على هذه الرسوم.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع المعاملة الضريبية والجمركية للتجارة الإلكترونية باعتباره أحد أهم مواضيع الساعة، خاصة مع الانتشار السريع لمختلف المعاملات التجارية الإلكترونية؛ وجدنا أن فرض الضرائب والرسوم الجمركية على هذا النوع من المعاملات يقتضي أنظمة ملائمة للطبيعة الخاصة بالتجارة الإلكترونية، حيث تعرض هذا الطرح إلى العديد من العقبات والتحديات التي حاولنا التطرق إليها، كما توصلنا إلى عدد من الحلول التي تم اقتراحها كوسيلة لتسهيل فرض الضرائب والرسوم الجمركية على مداخل التجارة الإلكترونية من جهة، وزيادة إيرادات الدولة ونفقاتها العامة من خلال تحصيل هذه الضرائب والرسوم الجمركية من جهة أخرى.

كما تعرضنا لواقع جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر وإبراز أهم العقبات المتعلقة بفرض الضرائب على التجارة الإلكترونية.

1- نتائج الدراسة:

تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها:

- مميزات وخصائص التجارة الإلكترونية التي تلغي الحدود الجغرافية تختلف اختلافا جذريا عن مميزات وخصائص التجارة التقليدية مما شكل ذلك تحديا للإدارة الضريبية في تحصيل وجباية مختلف الضرائب والرسوم الجمركية على هذا النوع الحديث من التجارة.
- بروز العديد من الآراء الفقهية حول فرض الضرائب على المعاملات التجارية الإلكترونية، منهم من استبعد معاملات التجارة الإلكترونية من نطاق الضريبة انسجاما مع تحرير التجارة والخدمات، ومنهم من اتجه إلى ضرورة فرضها تحقيقا للعدالة والحياد بينها وبين التجارة التقليدية، ومنهم من اتجه إلى ضرورة التفرقة بين السلع التي يفرض عليها ضرائب كونها تسلم بالطرق التقليدية؛ والخدمات الإلكترونية التي لا تخضع للضريبة بسبب صعوبة حصر هذه الخدمات كونها تسلم إلكترونيا.

- إيجاد طرق ملائمة لتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية بطرق تتناسب وطبيعة التجارة الإلكترونية لتمويل إيرادات الدولة ونفقاتها العامة، بالتالي يتطلب استراتيجيات ضريبية

مختلفة في المتابعة والكشف والجمع، والأهم عونا وتنسيقا اقليميا ودوليا، من بين هذه الحلول التي يمكن رفع التحديات الناجمة عن اخضاع التجارة الإلكترونية؛ فرض ضريبة على الاستهلاك بدلا من فرضها على الوحدات الإنتاجية، وأيضا تطبيق الضريبة على المبيعات، وكذا ضريبة البيت (Bit Tax) ووضع إطار عام للضرائب على معاملات التجارة الإلكترونية.

- ربط إدارة الجمارة بأجهزة الاعلام الآلي والأنترنت لتحسين عمل الادارة الجمركية وتسهيل المعاملات التجارية الالكترونية.

- انشاء نظام ALCAS الجزائري والذي سيساعد المستوردين على تنظيم معلوماتهم وتسهيل عملية جمركة البضائع وتمكينهم من الاطلاع على كل ما هو جديد للإجراءات الجمركية وتبسيط التعاملات الإلكترونية.

- فرض الرسوم الجمركية على التجارة الالكترونية بهدف تحصيل اليرادات ومنع المواطنين من التهرب الضريبي وعدم انشاء السجلات التجارية.

2-الاقتراحات:

- إعادة النظر في القوانين والتشريعات الضريبية والجمركية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وإجراء تعديلات عليها، لنتناسب وطبيعة أنشطة التجارة الإلكترونية.

- عقد اتفاقيات ضريبية وجمركية مع دول أخرى لضمان جباية وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية والتقليل من فقدانها ومنع الازدواج الضريبي.

- استغلال التقنيات الحديثة ونظام الرقمنة لرفع مستوى أداء الجهاز الضريبي والجمركي لمواكبة التطورات الحاصلة في مجال التعاملات التجارية الإلكترونية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القوانين:

1. القانون 01-15 مؤرخ في 04 شعبان 1422 الموافق 2001/10/21 يتضمن الموافقة على الامر 01-02 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422 الموافق 2001/08/20 والمتضمن تأسيس تعريفات جمركية جديدة، الجريدة الرسمية، العدد 62، مؤرخة في 2001/10/24.
2. القانون رقم 17-04 مؤرخ في 19 جمادى الأولى 1438 الموافق 2017/02/16، يعدل ويتم القانون 79-07 المؤرخ في 26 شعبان 1399 الموافق 1979/07/21 المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية العدد 11 مؤرخة في 2017/02/19.
3. القانون 17-11 المؤرخ في 08 ربيع الثاني 1439 الموافق 2017/12/27، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية العدد 76 مؤرخة في 2017/12/28.
4. القانون رقم 18-05 مؤرخ في 24 شعبان عام 1934 الموافق ل 10 ماي سنة 2018، يتعلق بالتجارة الالكترونية، الجريدة الرسمية عدد 28، المؤرخة في 16 ماي 2018.
5. القانون رقم 18-18 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1440 الموافق 2018/12/27، يتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية العدد 79، المؤرخة في 2018/12/30.
6. القانون رقم 19-14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني 1441 الموافق 2019/12/11، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 81، المؤرخة في 2019/12/30.

ثانياً: الكتب:

1. أمين عبد الله خالد وحامد داود الطحلة، النظم الضريبية (ضريبة الدخل - الضرائب الجمركية - ضريبة المبيعات) دراسة مقارنة، الطبعة 01، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2015.
2. بلال خلف السكارنة، دراسات إدارية معاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
3. طارق عبد العال حماد، التجارة الإلكترونية المفاهيم-التجارب-التحديات الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية، الطبعة 02، الدار الجامعية، القاهرة -مصر، 2007.

4. فريق من خبراء المنظمة العربية للتنمية الادارية، تطوير الاداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أمثلة عربية مختارة، الجزء 1، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2006.

5. محمد الصادق جاب الله، الموجز في تقنيات الجمركة في التنظيم والتشريع الجزائريين، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

6. محمود محمد أبو العلا، استخدام أجهزة الفحص بالأشعة في العمل الجمركي، الجزء 1، الطبعة 01، بدون دار نشر، مصر، 2013.

7. مولود مليكاوي، التجارة الإلكترونية، دار هومة، الجزائر، 2019.

ثالثا: المقالات والمدخلات:

أ - المقالات:

1. أمال حداش وجمال الدين سيليني، إشكالية الإخضاع الضريبي للمعاملات التجارية الإلكترونية -التحديات والحلول-، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة لونيبي على البلدية 02، الجزائر، 2022.

2. جمال معنوق وايمان كماش، الإشكاليات القانونية التي تثيرها التجارة الإلكترونية والمتعلقة بالمجال الضريبي، مجلة نهاد للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 01، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2019.

3. حيدر مجيد عبود الفتلاوي، معوقات فرض الضرائب الجمركية على نشاط التجارة الالكترونية، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 5، العدد 29، جامعة الكوفة، بدون سنة إصدار.

4. سامية احمد سمل وتهاني ابو القاسم، تحديات التحاسب الضريبي وآثرها على التجارة الالكترونية، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 9، العدد 2، السعودية، 2021.

5. شجاع عوض ذعار زبيد، تأثير التجارة الالكترونية على الضرائب، المجلة العربية للنشر العلمي، الإصدار 05، العدد 50، العراق، 2022.

6. صالح حميدانو، التجارة الإلكترونية في الجزائر وإشكالية فرض الضريبة، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي-الجزائر، 2022.
7. عبد القادر بوعزة ونرجس حميش، نحو حل مشاكل جباية التجارة الإلكترونية في إطار الجهود الدولية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 02، جامعة احمد درارية، ادرار-الجزائر، 2017.
8. عبد الله احسان شاكر واحمد خلف حسين الدخيل وآخرون، موقف الفقه من الضريبة على الدخل النجم عن التجارة الإلكترونية، مجلة جامعة تكريب للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد 14، جامعة تكريت، العراق، 2022.
9. عزوز علي، جباية المعاملات الإلكترونية-المشاكل والحلول-، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر، 2015.
10. عيسى قساسية، التصريح الجبائي الإلكتروني وأهميته في إجراءات فرض الضريبة، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02، جامعة الجزائر 1 يوسف بن خدة، الجزائر، 2023.
11. فاطمة الزهراء قندوز، حتمية اعتماد التجارة الإلكترونية بعد جائحة كوفيد 19 وإشكالية التحصيل الضريبي، مجلة دراسات جبائية، المجلد 11، العدد 01، جامعة لونييسي علي، البليدة-الجزائر، 2022.
12. محمد سامي يونس، الضريبة على التجارة الإلكترونية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 06، العدد 04، جامعة تكريت للحقوق، العراق، 2022.
13. مولود مليكاوي، آليات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تبني مفهوم التجارة الإلكترونية، مجلة دراسات جبائية، المجلد 08، العدد 01، جامعة بوعريريج، الجزائر، 2019.

ب-المدخلات:

1. ليلي أحمد دعسوقي، المعاملة الضريبية لصفقات التي تتم عبر شبكة المعلومات الدولية من خلال التجارة الإلكترونية، ورقة بحثية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2005.

2. محمد الأمين كمامسي وعبد الغني دادن، معوقات الجباية في ظل التعاملات الرقمية والنقود الإلكترونية، ورقة بحثية، الملتقى الدولي للبحث العلمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، الجزائر، بدون تاريخ نشر.

رابعاً: المذكرات والأطروحات:

أ- الأطروحة

1. عبد القادر حليس، تطوير أداء القطاع الجمركي ودوره في تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجمركي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017.

ب- مذكرات الماستر

1. رحيمة معمري، أثر التجارة الإلكترونية على التحصيل الضريبي دراسة لعينة من المهنيين لمديرية الضرائب أو الأكاديميين المختصين في المحاسبة لولاية بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2018.

2. زين الدين قاسمي وعمر علون، معوقات جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر وسبل تخطيها، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية معقدة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج-الجزائر، 2021.

3. كريم بوعلاق، الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل الأداء الجمركي، مذكرة نيل شهادة ماستر في الإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، 2021.

4. محسن عديسة وأحمد علوان، عصرنة الإدارة الجمركية ودورها في التجارة الخارجية - دراسة حالة - الجزائر، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، بدون سنة مناقشة.

5. مي الزهراني، التجارة الإلكترونية وأثرها على الحصيلة الجمركية لواردات جمهورية مصر العربية ودول أخرى، بحث مقدم لاستكمال درجة البكالوريوس في الاقتصاد، كلية إدارة الاعمال، قسم الاقتصاد، جامعة مصر العربية، بدون سنة إصدار.

خامسا: المطبوعات البيداغوجية:

1. ايمان سعودي، الحوسبة الجمركية، تجارة دولية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، قسم العلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2024.
2. عبد اللطيف حابي، جباية المؤسسة، مطبوعة بيداغوجية وفق المقرر الوزاري موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص إدارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2023.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

1. الشروق أونلاين (2022/02/13)، الرسوم على التجارة الإلكترونية توضيح جديد من إدارة الجمارك، مقال منشور على الموقع <https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-> تم الاطلاع عليه في 2024/04/22، 15:39.
2. وصاف سعيدي وسملالي يحضية، نحو تصور واضح للمعالجة الضريبية للتجارة الإلكترونية، جامعة ورقلة، الجزائر، مقال منشور على الموقع <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/3811/1/Ouassaf.pdf>، تم الاطلاع عليه في 2024/04/01، 12:00.

فهرس المحتويات

1	مقدمة
4	الفصل الأول: المعاملات الضريبية على التجارة الإلكترونية
6	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للنظام الضريبي على المعاملات التجارية الإلكترونية
6	المطلب الأول: مفاهيم حول الضرائب على التجارة الإلكترونية
6	الفرع الأول: تعريف جباية التجارة الإلكترونية
7	أولاً: تعريف الضريبة الإلكترونية
7	ثانياً: تعريف التصريح الإلكتروني
8	الفرع الثاني: مبادئ اخضاع التجارة الإلكترونية للضرائب
8	أولاً: المبادئ الأساسية في الضرائب
9	ثانياً: المبادئ الأساسية للضرائب على التجارة الإلكترونية
9	الفرع الثالث: تأثير الضرائب على التجارة الإلكترونية
10	أولاً: تأثير الضرائب السلبية على التجارة الإلكترونية
10	ثانياً: تأثير الضرائب الإيجابية على التجارة الإلكترونية
10	المطلب الثاني: العلاقة بين النظام الضريبي والتجارة الإلكترونية
11	الفرع الأول: مكونات النظام الضريبي
11	الفرع الثاني: الآراء الفقهية حول فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية
16	المبحث الثاني: آليات جباية الضرائب على أعمال التجارة الإلكترونية
16	المطلب الأول: إشكاليات فرض الضرائب على معاملات التجارة الإلكترونية
16	الفرع الأول: صعوبة اثبات التعاملات والعقود
17	الفرع الثاني: تحدي النقود الإلكترونية
17	الفرع الثالث: صعوبات مرتبطة بتحديد الهوية وتعيين النشاط
18	الفرع الرابع: مشكل العدالة الضريبية والازدواج الضريبي
18	الفرع الخامس: مشكل السيادة الضريبية
18	الفرع السادس: صعوبة تحديد الأنشطة التجارية

- 19-----الفرع السابع: قصور العلاقة بين هيكل النظام الضريبي ومستجدات تقنيات المعلومات
- 21-----المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمعالجة معاملات التجارة الإلكترونية ضريبيا
- 22-----الفرع الأول: الضريبة على الاستهلاك
- 22-----الفرع الثاني: الضريبة على المبيعات
- 23-----الفرع الثالث: ضريبة البيت (Bit Tax)
- 24-----الفرع الرابع: فرض رسم على التجهيزات الإلكترونية
- 24-----الفرع الخامس: الإطار العام المقترح للضرائب في عالم المعاملات الإلكترونية
- 24-----أولا: الإطار المفاهيمي
- 25-----ثانيا: الإطار التشريعي
- 25-----ثالثا: الإطار التنفيذي
- 27-----المطلب الثالث: جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر
- 28-----الفرع الأول: التوجه الجزائري في فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية
- 29-----الفرع الثاني: تحديات فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في الجزائر
- 30-----الفرع الثالث: الحلول المقترحة لفرض ضرائب على معاملات التجارة الإلكترونية في الجزائر
- 32-----الفصل الثاني: المعاملة الجمركية على التجارة الإلكترونية
- 34-----المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للنظام الجمركي على معاملات التجارة الإلكترونية
- 34-----المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الجمارك والعمل الجمركي
- 34-----الفرع الأول: تعريف الجمارك
- 34-----أولا: التعريف التقليدي للجمارك
- 36-----الفرع الثاني: الاستراتيجية الحديثة للجمارك
- 37-----الفرع الثالث: التعريف والرسوم الجمركية
- 37-----أولا: التعريف الجمركية:
- 38-----ثانيا: الرسوم الجمركية
- 39-----المطلب الثاني: الجمارك الرقمية
- 39-----الفرع الأول: مفهوم الجمارك الرقمية
- 39-----أولا: تعريف الموقع الإلكتروني

40	ثانيا: تعريف الخدمات الالكترونية
40	ثالثا: تعريف الادارة الجمركية الالكترونية
40	الفرع الثاني: فوائد الإدارة الجمركية الرقمية
41	أولا: تعريف السداد الالكتروني
41	ثانيا: مزايا الخدمة الجمركية الالكترونية
42	الفرع الثالث: الاعتماد على تكنولوجيا الاعلام والاتصال في العمل الجمركي
42	أولا: تعريف الحوسبة الجمركية
43	ثانيا: آليات الحوسبة في نظام أسيكودا العالمي
44	ثالثا: آليات الحوسبة في نظام SIGAD المعتمد في الجزائر
46	المبحث الثاني: آليات جباية الرسوم الجمركية على أعمال التجارة الإلكترونية
46	المطلب الأول: علاقة الضرائب الجمركية بالتجارة الإلكترونية
46	الفرع الأول: الآثار الاقتصادية والمالية على الضرائب الجمركية
48	الفرع الثالث: مبدأ عمومية الضريبة الجمركية
48	أولا: نظام التجارة العابرة Transit
48	ثانيا: نظام رد الضريبة Drawback
48	الفرع الرابع: عوائق الحصيلة الجمركية للتجارة الالكترونية
48	أولا: الفجوة التشريعية
49	ثانيا: الفجوة الادارية
49	ثالثا: الفجوة المفاهيمية
50	المطلب الثاني: مدى إمكانية فرض ضريبة جمركية على صفقات التجارة الإلكترونية
50	الفرع الأول: الآراء الفقهية اتجاه الضريبة الجمركية على صفقات التجارة الإلكترونية
52	الفرع الثاني: علاقة الضرائب الجمركية للصفقات الإلكترونية بالنظم المالية والمحاسبية
56	الخاتمة
58	قائمة المصادر والمراجع

الملخص

إن التطور الذي شهدته التجارة الإلكترونية مكن الأفراد والشركات من القيام بمعاملاتهم التجارية بدون قيود مرتبطة بالوقت أو الحدود الجغرافية؛ وهذا ما أدى إلى تحقيق إيرادات هامة بالنسبة لمزاوليها، الأمر الذي يقتضي اخضاعها للمعاملة الضريبية والجمركية.

ومع قصور الآليات التشريعية في تنظيم المعاملات الضريبية والجمركية كان جل اهتمامنا في هذه الدراسة تسليط الضوء للبحث في آليات الاخضاع الضريبي والجمركي لأنشطة التجارة الإلكترونية على المستوى المحلي والخارجي الدولي؛ توصلنا من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن التطور الحاصل في مجال المعاملات التجارية الإلكترونية أدى إلى ضرورة التدخل السريع لفرض الضرائب ورسوم جمركية ملائمة لطبيعتها وخصائصها مثلها مثل الأنشطة التقليدية، كون حجم الأرباح المحققة يساهم بشكل جد فعال في تمويل الخزينة العامة للدولة، كما أوجب على الجزائر بذل مجهودات من أجل مسايرة التقدم التكنولوجي في العالم، بإصدار قوانين خاصة بجباية التجارة الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الإلكترونية، النظام الضريبي، النظام الجمركي، الجباية الإلكترونية.

Abstract

The evolution witnessed in e-commerce has enabled individuals and companies to conduct business transactions without time or geographical constraints. This has led to significant revenues for practitioners, necessitating tax and customs accountability. Given the legislative shortcomings in regulating tax and customs transactions, our focus in this study was to shed light on the mechanisms for taxing and customs control of e-commerce activities on both local and international levels. Through this research, we found that the rapid development in e-commerce transactions requires swift intervention to impose appropriate taxes and customs duties, similar to regular activities. The substantial profits generated significantly contribute to state treasury funding. Algeria, in particular, must make efforts to keep pace with technological advancements worldwide and focus on specific tax and legislative regulations related to e-commerce.

Keywords: e-commerce, tax system, customs system, electronic collection.